المحور الحادي عشر

علاقات العراق الدولية 2021

أ.م.د. مروان سالم العلي[1]

11-1: تمهيد

يعد العراق من المحركين الأَساس لتوجهات الدول الاستراتيجية في العالم اقليمياً ودولياً، لأَسباب تتعلق بما يمتلكه من عوامل جذب مادية ومعنوية، فالدول الكبرى كانت على مرّ السنين توظف إمكانياتها السياسية والاقتصادية والعسكرية في سبيل استمرار التوجه نحوه فأَصبح عاملا مؤثرا في استمرار هيمنتها وتفوقها عالمياً، فقد اضحى أَغلب الفاعلين الدوليين (دول وغير الدول) في العالم من دول وشركات ومنظمات اقليمية ودولية تعطيه أَهميةً كبرى، فالعراق يحتل المرتبة الثانية عربيا والخامسة عالمياً من حيث الاحتياطي النفطي. هذه الأَهمية والوزن النسبي تجعل تطور علاقاته في حالة حراك متواتر وسريع يمارس من قبل الفاعلين الدوليين انطلاقاً من المرتكزات المادية والمعنوية التي تؤثر في أَهمية الدولة الاستراتيجية اقليمياً ودولياً، غير أَنَّ هذا الوزن النسبي يختلف من حيث المعطيات وتوظيفها للتأَثر في علاقاته الدولية. وهذا ادخل العلاقات الدولية أَمام الضغط الدولي والاقليمي، الأَمر الذي يعني أَنَّ مجريات التنافس والصراع مستمرة في المنطقة، والعراق لا يزال في حاجة إلى بناء دولته الوطنية القادرة على إقامة علاقات تتسم بقدر من التكافؤ مع الاخرين، وصولاً إلى التكافؤ المطلوب مع القوى الاقليمية واحترام سيادته الوطنية ومن ثم اداء دور دولي مستحق ومتسق مع إمكاناته الفعلية. وفي هذا الإطار لا بد من تعظيم المكاسب وتقليل الخسائر في علاقة لا يمكن تجنبها في المستقبل المنظور، ليس بينه والولايات المتحدة فحسب، بل وبين دول المنطقة أيضاً وتكون المصالح الوطنية أَساس مهم في تعاملاته الخارجية. التي سنبحثها في هذا التقرير.

وأَهم المتغيرات التي شهدتها الساحة العراقية خلال عام 2021 هي:

- عدد من الأَحداث والأَزمات طغت على المشهد السياسي، وإنَّ لم تكن بحدّة السنوات السابقة.
- شكّلت زيارة بابا الفاتيكان في آذار (مارس) 2021 جرعة روحية كبيرة للعراقيين، وأَعادت الدولة لخريطة العالم من حيث المكانة الإقليمية والروحية. وبعدها بأشهر عزز العراق مكانته إقليمياً باستضافة قمة عربية، ومن ثم ليستضيف مؤتمراً دولياً، بالتعاون مع فرنسا، شاركت فيه السعودية وإيران، في خطوة

(1) أَستاذ الاستراتيجية والعلاقات الدولية المساعد، جامعة الموصل، كلية العلوم السياسية / قسم العلاقات الدولية.

اعتبرت تعزيزاً لمكانة بغداد وسيطا بين الرياض وطهران بحكم العلاقات المتوترة بين الطرفين. وفيما لم تظهر نتاج هذا التحرك بعد، فقد بقي العراق يحتل العناوين الإخبارية، وكانت قضية اللاجئين عنواناً رئيساً.

- شكلت الانتخابات النيابية المبكرة في 10 تشرين الأول (أكتوبر) 2021 عنواناً رئيساً. وكانت هذه الانتخابات الخامسة منذ عام 2003.
- إعلان الولايات المتحدة الأَمريكية انتهاء مهمتها القتالية في العراق في كانون الأول (ديسمبر) 2021 وانتقال العلاقة الأَمنية إلى دور خاص بالتدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية.
- شهد عام 2021 محاولات بروز دور للدولة العراقية إقليمياً ودولياً بعد سنوات طويلة بقيت فيها الدبلوماسية منكفئة على ذاتها بحكم الظروف المحلية. في إطار توسيع العلاقات والانفتاح الدبلوماسي على دول الجوار والعالم. إذ شهدت السياسة الخارجية خلال عام 2021، تحولات مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، هذه التحولات جاءت كنتيجة واضحة لتمكّن صانع القرار السياسي من إعادة إنتاج قراءة سياسية مغايرة للوضع الجيوسياسي، وذلك عبر التحول من سرديات الصراع إلى سرديات السلام. فحكومة السيد مصطفى الكاظمي، وبرغم إخفاقها في تحقيق نجاحات مهمة على الصعيد الداخلي، إلاَّ أنها، من جهةٍ أخرى، حققت نجاحات مهمة على الصعيد الخارجي، سواءً عبر تحويل الساحة العراقية إلى منطلق للمشاريع الإقليمية، أَو حتى في اعتماد دبلوماسية المسار الثاني[1]، المتمثلة في خلق حالة توازن إقليمي / عربي مع الدور الإيراني في العراق. أضف إلى أَنَّ المسارات التي اتخذتها حكومة الكاظمي تمّت ترجمتها لعديد من الخطوات على أرض الواقع، وهو ما شهده عام 2021، عبر لقاءات واجتماعات ومؤتمرات وزيارات عديدة شهدتها العاصمة بغداد.
- يبقى التساؤل المهم هنا فيما إذا كانت الخطوات الفاعلة التي اتخذتها حكومة الكاظمي على الصعيد الخارجي ستستمر العام القادم 2022 أم سيتم التراجع عنها؟، ويمكن القول؛ إنَّ الإجابة عن هذا التساؤل قد تكون واضحة، كون الاستمرار على هذه الخطوات من عدمها سيتوقف على نهج الحكومة القادمة التي اسفرت عنها الانتخابات النيابية من جهة، والمتغيرات الإقليمية والدولية من جهةٍ أخرى، وهو ما يضع بدوره السياسة الخارجية أَمام تحديات كبيرة.

(1) يشير مصطلح دبلوماسية المسار الثاني (Track Two Diplomacy) إلى الدبلوماسية المبنية على الاتصالات والأَنشطة غير الحكومية (غير الرسمية) بين الأفراد والمؤسسات، أَو ما يسمى بالجهات الفاعلة غير الحكومية. ويتضمن هذا النوع من الدبلوماسية مبادرات مفيدة لا سيما عندما تكون هناك عوائق على المستوى الرسمي، وعندما تكون هناك حاجة إلى مكان آخر غير رسمي لاستكشاف أفكار ومبادرات جديدة. للاستزادة ينظر:

Anne Bukle, The New Diplomacy, Devising a Relational Model of Public Diplomacy, Pursuit, The Journal of under graduate, university of Tennesses, Knoxville,2012. Also: Bruce Gregory and (Others), Global Governance and Diplomacy Worlds Apart?, Palgrave Macmillan, New York,2008.

- شهد عام 2021 طي واحد من أَكثر الملفات استنزافاً للاقتصاد الوطني، بعد أَنَّ تم دفع كامل التعويضات المالية التي أقرّتها الأمم المتحدة لصالح الكويت بسبب حرب الخليج الثانية والبالغة (52,4 مليار دولار)، وسط تفاؤل بانتعاش اقتصادي وانفتاح على الاستثمار العالمي.
- يلفت بعض الكتاب إلى أَنَّ العراق أَمام استَحقاقات كبيرة ومهمة على مستوى صناعة القرار السياسي والحكومي وطبيعة التعامل مع التكليف بمهام مسؤوليات إدارة الدولة. فمع نهاية العام 2021، يتطلع المواطنون لإنهاء وجود بؤر الإرهاب في البلاد، لاسيما بعد الانتصارات التي حققتها القوات الأَمنية ضد الخلايا النائمة، فضلاً عن العمليات النوعية التي نفذت بحق المطلوبين للقضاء.

وللوقوف على تلك المتغيرات وغيرها كثير، تم تقسيم هذا التقرير على ثمان فقرات رئيسة جاءت على النحو الآتي:

2-11: زيارة بابا الفاتيكان: الأَهمية والنتائج

بدأَ بابا الفاتيكان (فرانشيسكو) ظهر يوم الجمعة 5 اذار (مارس) 2021 زيارة تاريخية هي الأولى من نوعها في تاريخ هذا البلد، والأولى له إلى الخارج منذ بدء جائحة كورونا ووسط تصعيد أَمني بعد سلسلة من الهجمات الصاروخية التي استهدفت قاعدة عين الأَسد العسكرية التي تستضيف القوات الأَمريكية. وشملت الزيارة (5) محافظات واستمرت حتى 8 من الشهر نفسه. وكان رئيس الوزراء في مقدمة مستقبلي البابا في مطار بغداد الدولي[1].

وقال الكاظمي في تغريدة على حسابه الشخصي في تويتر «بكل محبة وسلام يستقبل العراق شعباً وحكومةً قداسة البابا فرانشيسكو، ليؤكد عمق الأَواصر الإنسانية التي كانت بلاد النهرين وما زالت وستبقى محطتها التاريخية للقاء الأَديان والأَفكار والقيم البشرية المشتركة، مرحباً بقداسته في أَرض سومر وبابل وآشور والأنبياء والأولياء.» ووصف الفاتيكان زيارة البابا بأنها رسالة محبة وسلام لهذا البلد[2].

(1) نقلًا عن: صحيفة الشرق الأَوسط، البابا فرنسيس يصل العراق حاملًا رسالة تضامن إلى إحدى أَكثر المجموعات المسيحية تجذراً في المنطقة، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.france24.com/ar/05-03-2021.

(2) نقلًا عن: قناة الجزيرة الأَخبارية، وسط إجراءات أَمنية مشددة: بابا الفاتيكان يبدأَ زيارة غير مسبوقة للعراق، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/3/5

11-2-1: أَهمية زيارة بابا الفاتيكان للعراق

ثمّن بعض الكتاب هذه الزيارة البابوية إلى بلاد الرافدين التي وصفوها بالتاريخية، ليس لأَنها جاءت في ظل تفشي جائحة كورونا فقط بل لأَسباب عديدة اخرى من أَهمها[1]:

1 ـ انه البابا الأَول للفاتيكان الذي يزور العراق، ومن ثم أَول حبر أَعظم يحج إلى أَرض الرافدين ويعقد أَول قمة روحية مع مرجع شيعي بهذا المستوى، وهو السيد علي السيستاني.

2 ـ البابا بمجيئه إلى بغداد والنجف وذي قار ونينوى وإقليم كردستان، يقوم بمجازفة لم يسبقه إليها أي زعيم روحي، في ظل المخاطر الأَمنية التي تحدق به، وفي ظل تفشي الجائحة التي بسببها لم يغادر البابا الفاتيكان مسافراً منذ أَكثر من عام، لكنه برغم ذلك، صمّم على الزيارة.

3 ـ حلم فاتيكاني قديم: حين تدوس قدماه أرض العراق، يحقّق البابا فرنسيس حلماً قديماً لسلفه البابا (يوحنا بولس الثاني) الذي خطّط عام 2000 لزيارة مماثلة، بهدف الحج إلى مسقط رأس النبي إبراهيم، ضمن رحلته إلى الأراضي المقدسة، مطلع الألفية. لكن النظام السابق أَعلن، في تلك الفترة، عن عدم قدرته على تنظيم الزيارة، بسبب ظروف العقوبات الدولية. كذلك، أثارت نية البابا الجدل حينها، إذ كتب معارضون لنظام البعث السابق رسالة إلى الحبر الأَعظم، طلبوا منه «عدم المضي في مسعاه لزيارة بلاد تقبع تحت حكم ديكتاتوري». وبعد نحو عشرين عاماً، نجحت مبادرات لشخصيات كنسية عراقية بإحياء الفكرة[2].

4 ـ رسول المتعبين: منذ توليه منصبه في عام 2013، اتسم خطاب البابا بحساسية عالية تجاه الفقراء

(1) سناء الخوري، ما الذي يجع زيارة البابا فرنسيس الى العراق تاريخية؟، إذاعة بي بي نيوز عربي، 2 مارس/اذار2021، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56244626

(2) صحيفة بي بي سي، البابا فرنسيس: ما الرسائل التي تحملها زيارة بابا الفاتيكان للعراق؟، 5 مارس/اذار2021، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/inthepress-56291797

والمهمشين والمتعبين، وبزيارته يخطو البابا خطوة جديدة في اتجاه تثبيت نفسه «رسولاً للمتعبين»، لا يهتمّ بملاقاة أقوياء العالم، بل يذهب إلى ضعفائه أيضاً، ويقدم رسالة احتضان إلى الشعوب الجريحة تحت وطأة الحروب والانقسامات.

5 ـ لا شك أن زيارة البابا لها رسائل ودلالات كثيرة ومهمة، كما أنَّ هناك رسائل عديدة أراد بابا الفاتيكان ايصالها من وراء مجيئه، ولعل أَهمها[1]: أن العراق ما زال يمثل أهمية إقليمية ودولية في العالم من حيث عمقه التاريخي ومستقبله الواعد، لما يمثله من أَهمية جغرافية واقتصادية في هذا المكان من العالم، إذا استثمرت إمكاناته المادية والعلمية والبشرية بالشكل الأمثل. ودون شك ان زيارة البابا سترفع مكانة العراق كبلد يحترم جميع الاديان والاقليات، إذ حققت الزيارة أهدافًا مهمة في الظرف الراهن، إذ إنها أظهرت أن شأنه لم يغب تماماً عن اهتمام العالم، كما أظهرت نجاح حكومة الكاظمي في توظيف الدبلوماسية الدينية لتحقيق مزيد من التفاعل مع البيئة الدولية، عبر توظيف العمق الديني والحضاري للعراق[2]. وتعزيز هذه المكانة سيكون من ناحيتين؛ الَأولى من ناحية الرأي العام الغربي والثانية من ناحية الرأَي العام للمسلمين خاصةً العرب.

6 ـ اهتمام دولي: أن الزيارة تحمل الصفة المعنوية في شكلها، ولها أيضاً دلالات كبيرة تتمثل في اهتمام شخصية عالمية بارزة مثل بابا الفاتيكان. وهذا الاهتمام يؤَكد أَنَّ العراق في دائرة اهتمام المجتمع الدولي.

7 ـ من أَهم أَهداف الزيارة تتمثل في مطالبة جميع الفاعلين في المشهد السياسي المحلي بضرورة الحفاظ على ما تبقى من المسيحيين، الذين تعرضوا لأَبشع أَنواع القهر والاضطهاد بسبب الصراعات التي تشهدها البلاد، مما أَدى إلى هجرة أَغلبهم. فالزيارة في حد ذاتها تحمل رسائل اطمئنان إلى المكون المسيحي، وأَنه محط اهتمام الكنيسة العالمية والحبر الأَعظم، وأَنهم يسعون لتحقيق سبل الاستقرار للمناطق التي يقطنها المسيحيون بعد الأضرار التي لحقت بهم على مستوى الأَفراد والمجتمع، حيث تراجعت أَعداد المسيحيين بعد عام 2003، ولم تهتم الحكومات المتعاقبة بمعاناتهم وتعويضهم. وبعد أَنَّ كان المسيحيون يشكلون حوالي (12%) من السكان، باتوا يشكلون نسبة أَقل بكثير، يقول البعض إنها أَقرب إلى (1%) اليوم. لقد خسر العراق الكثير بسبب الحروب والاقتتال الداخلي والفساد وغيرها من ويلات، من بينها خسارة الملايين من أبنائه الذين هاجروا إلى الخارج. قد تكون هذه الزيارة حافزاً لبقاء المسيحيين وتشدد على أَهمية تاريخهم ومستقبلهم في البلاد.

8 ـ برغم ما ذكر إلاَّ ان الباحث يميل إلى رأي السفير الإيراني السابق في الفاتيكان (محمد مسجد جامعي)

(1) المصدر نفسه. كذلك ينظر: جبار الكناني، ما رسائل ودلالات زيارة بابا الفاتيكان للعراق؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/3/2

(2) فراس الياس، العراق2021: حصاد السياسة الخارجية على الصعيدين الاقليمي والدولي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.noonpost.com/content/42706.29-12-2021.

في اعتقاده؛ بان زيارة البابا سوف لن تترك تأثيراً كبيراً يذكر للمسيحيين في العراق وربما يمكن القول بان الزيارة ستجعلهم يشعرون بحالة مؤقتة.. ومن الممكن أنَّ تكون الزيارة مؤثرة من ناحية الحريات الدينية إلاَّ ان الحقيقة هي أَنَّ المسيحيين لا ينقصهم شيء في هذا الجانب ليقوم البابا بإضافته لهم. ولا توجد في الحقيقة أَي قيود دينية لأي من الطوائف ويعد من هذا الجانب واحداً من أَفضل البلدان في المنطقة. واعتبر مشكلة المسيحيين بانها تتمثل في عدم الاطمئنان للمستقبل، وهذه قضية لا تحل بزيارة البابا حتى لو كان يهدف لمتابعتها بصورة جدية ان اراد المساعدة على إزالتها أَو خفضها[1].

9 ـ تأكيد مكانة المرجعية الدينية العليا في النجف الأَشرف: أن الدلالة الأخرى للزيارة تتمثل في التواصل بين الأَديان المحبة للسلام، إذ أن لقاء البابا مع المرجع الديني الأَعلى السيد علي السيستاني، يعدّ فرصة لترميم العلاقة بين الأَديان، وإعادة حقوق وأَملاك المهجرين من المسيحيين، وعودتهم إلى مناطقهم ومنازلهم التي هجّروا منها، وممارسة حياتهم الطبيعية من خلال الدعم الحكومي، وكذلك دعم الغرب عبر فتح آفاق الاستثمار والإعمار وإعادة البناء وكسب ثقة العالم من خلال هذه الزيارة. وكان لقاء البابا مع السيد السيستاني وحديثه معه عن السلام والصداقة بين الأَديان، انتصارا كبيرا لنهج مرجعية النجف المعتدل. ودعا الزعيمان الروحيان القوى العظمى في العالم إلى تغليب العقل والحكمة ونبذ لغة الحرب، وعدم التوسع في رعاية مصالحها الذاتية على حساب حقوق الشعوب، والتشديد على دور الزعامات الدينية والروحية في تثبيت قيم التآلف والتعايش السلمي والتضامن الإنساني في كل الأَديان والمجتمعات[2].

10 ـ تزامنت الزيارة مع احتدام المواقف المتبادلة بين إيران والولايات المتحدة التي اجمعت التسريبات على أَنَّ الضربة العسكرية الأَمريكية قادمةً لا محالة بعد الاستفزازات العسكرية التي قامت بها إيران كوسيلة ضغط للعودة إلى الاتفاق النووي الذي خرج منه الرئيس الأَمريكي السابق (دونالد ترامب)[3]. ومن جهةٍ اخرى، فإنَّ لقاء البابا مع السيد السيستاني بوصفه المرجع الشيعي الكبير يمكنه ان يجهض الجهود الرامية للتفرقة بين مكونات المجتمع العراقي[4].

(1) وكالة الجمهورية الإسلامية للأَنباء (ارنا)، أَهداف زيارة بابا الفاتيكان المرتقبة للعراق واللقاء مع آية الله السيستاني، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://ar.irna.ir/news/84235478/20-02-2021

(2) مجموعة باحثين، تداعيات زيارة بابا الفاتيكان إلى المرجعية العليا في النجف الأَشرف، ندوة علمية الكترونية أَقامتها كلية العلوم الإسلامية بالتعاون مع كلية القانون، جامعة كربلاء، 2021.

(3) نقلًا عن: مينا العريبي، زيارة البابا التاريخية يحتاجها العراق، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://aawsat.com/home/article/2670251

(4) وكالة الجمهورية الإسلامية للأَنباء (ارنا)، أَهداف زيارة بابا الفاتيكان المرتقبة للعراق واللقاء مع آية الله السيستاني، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: .https://ar.irna.ir/news/84235478/20-02-2021

رسالة تضامن ذات طابع ديني ومجتمعي: لا شك أن زيارة البابا تمثل رسالة تضامن، لها أَهمية خاصة ليس بالنظر إلى الوضع العام في البلد فقط؛ بل أيضاً لما أَصاب المسيحيين والإيزيديين في زمن تنظيم «داعش» الإرهابي، وما قبل وما بعد». ورمزية زيارة البابا لمدينة أور التي يعتقد أنها مسقط رأس النبي إبراهيم لها طابعها الديني والمجتمعي، فالجانب الديني منها يكمن في أَهمية هذه المدينة الأثرية وقدسيتها المتمثلة بكونها مهد الحضارة الإنسانية وتضم «بيت النبي إبراهيم الخليل». أما الجانب الاجتماعي فيتمثل بكون الزيارة تهدف لنشر روح الإخاء والتسامح والسلام بين المكونات العراقية، وهذا ما يساعد في الحفاظ على مكوناته الأَساسية التي هاجر الكثير منها إلى بلدان الشتات خلال الأَعوام الأَخيرة. أَنَّ الزيارة تعد محطة حوار أَديان بمدينة أور، وستكون فرصة للقاء الأَديان العراقية هناك من مسلمين ومسيحيين وصابئة مندائيين وإيزيديين[1].

(1) علاء كولي، زيارة بابا الفاتيكان للعراق.. لماذا أور الأثرية أَهم المحطات؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/2021/3/6

11-2-2: نتائج (مخرجات) الزيارة

من أهم نتائج الزيارة[1]:

1 ـ أَعادت زيارة البابا فرنسيس التاريخية اسم بلاد الرافدين إلى صدارة وسائل الإعلام العربية والعالمية، ولكن هذه المرة باسم «الأخوة والسلام «بدلاً من الانفجارات والصراعات والأزمات. فقد شكلت الزيارة التي جاءت تحت شعار «أنتم جميعاً إخوة» فرصة للدعوة إلى إنهاء العنف والتطرف، إذ قال البابا في أَول خطاب له؛ «إن وجود المسيحيين العريق في هذه الأَرض وإسهاماته في حياة البلد يشكل إرثاً غنياً، ويريد أَنَّ يكون قادراً على الاستمرار في خدمة الجميع، والمجتمع المسيحي في العراق يجب أَنَّ يكون له دور أبرز كمواطنين يتمتعون بكامل الحقوق والحريات والمسؤوليات»[2].

2 ـ الزيارة حملت رسائل محلية ودولية: زيارة البابا بعثت بعدة رسائل، منها ما هو محلي للداخل مفادها أن بلدكم لا يستحق منكم إلاَّ أنَّ تعمروه وأن تفخروا به، وأعادت شيئاً من الثقة وأخرجت الناس من حالة الإحباط التي تمر بها، وكذلك أَكدت على التقارب والتفاهم. كما حملت رسائل دولية وعالمية تؤَكد على ضرورة تغليب لغة الحوار.

3 ـ إنَّ الزيارة كسرت الصورة النمطية التي رسمها الإعلام طيلة (18) عاماً عن العراق بأنه بلد الحروب والانفجارات والقتل، فهذه الزيارة جاءت لتكشف عن الصورة الحقيقية المتمثلة بكونه بلداً عريقاً علّم أهله الأوائل البشرية الكتابة والقانون، ومنه ابتكر الإنسان العجلة والشراع، كما أنها أزالت الغبار الذي تراكم على وجهه بحيث أثبتت أنه بلد يستحق أن يكون موضع اهتمام العالم وليس موضع صراعات المصالح الشخصية الضيقة.

(1) مهدي كريم، نتائج زيارة البابا إلى العراق بين البعد الإنساني والواقعية، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://arb.majalla.com/node/124481/12-03-2021.

(2) الأب رائد عمانوئيل عادل (وآخرون)، نينوى بعد زيارة البابا: استثمار الفرص والتحديات، الندوة العلمية الحوارية، التي عقدتها الجمعية العراقية للعلوم السياسية- فرع نينوى بالتعاون مع جمعية التحرير للتنمية، الموصل، 2021/3/14.

4 ـ إنَّ لقاء البابا والسيستاني أَكد أَنَّ هناك إمكانية للحوار بين القيادات الدينية، بحيث يمكن أنَّ يلتقوا على كلمةٍ سِواء؛ فهذا اللقاء التاريخي سيشكل منعطفاً مهماً جداً في مسيرة شعوبنا، ولا شك أن ما قبل لقاء هذين الرجلين يختلف عما بعده، بحيث ستترتب آثار كثيرة تستحق التركيز عليها، إذ إنه لقاء مفصلي ما كنا نتصوره يوماً.

5 ـ وعن انعكاس الزيارة على المشهد الداخلي، يمكن القول بانه لا يمكن التعويل على القوى السياسية، فهي نفسها سبق أنَّ أهدرت فرصاً ثمينة كان يمكن أَنَّ ينطلق العراق منها انطلاقة قوية نحو البناء والإعمار والاستقرار، ولكنهم فشلوا في استثمارها وفي الاستفادة منها. فالزيارة تركت أَثراً نفسياً جيداً، ولكن لن تؤدي إلى تغيير سلوك الطبقة السياسية؛ إذ إنها تستحوذ على المال والنفوذ وتحرص على تثبيت الواقع الفئوي البعيد عن هوية المواطنة، فالزيارة أَعادت التركيز الدولي نحو العراق وكان يفترض أَنَّ تكون فرصة ذهبية للطبقة السياسية لاستثمارها إلاَّ أنها أضاعتها كما أضاعت سابقاتها. ومن ثم لا يمكن التعويل على مخرجات سياسية للزيارة، وإنما ستكون المخرجات المؤثرة لها ثقافية ودينية وفكرية والتقليل من منسوب الكراهية وتكريس الحوار.

11-3: قمة بغداد للتعاون والشراكة

عقد في يوم السبت 28 آب (أغسطس) 2021 وقائع مؤتمر قمة بغداد للتعاون والشراكة (مؤتمر لدول الجوار العراقي (، شاركت فيه تسع دول عربية وأَجنبية، إضافة إلى عدة منظمات عربية ودولية، فضلاً عن الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن. وقد مَثّل العراق رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، وشارك في المؤتمر من دول الخليج العربي كل من الكويت ومثلها رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح، والسعودية ومثلها وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، والإمارات العربية المتحدة ومثلها نائب رئيس الدولة ورئيس مجلس الوزراء الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وقطر ومثلها الأمير الشيخ تميم بن حمد آل ثاني[1]، ومن الدول العربية كل من الأَردن ومثلها الملك عبد الله الثاني بن الحسين، ومصر ومثلها الرئيس عبد الفتاح السيسي، ومن الجوار غير العربي إيران ومثلها وزير الخارجية حسين أَمير عبد اللهيان، وتركيا ومثلها وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو، ومن الدول الغربية شاركت فرنسا ومثلها الرئيس إيمانويل ماكرون، ومن المنظمات الدولية، شاركت كل من جامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، وتم تمثيلها من قبل أمنائها العامين[2]. حيث نجحت بغداد في فتح مجال للعمل المشترَك في المحيط الإقليمي عبر الحوار بدلاً من الصراعات، على اعتبار أن استقرار العراق يعني استقرار المحيط الإقليمي والمنطقة بأكملها.

(1) ضمير عبد الرزاق محمود، قمة بغداد بين الاستثمار الخارجي والتوظيف الداخلي، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة: الدبلوماسية العراقية وأَثرها في علاقات العراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أَقامها مركز الدراسات الاقليمية بالتعاون مع كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل، 26 كانون الثاني 2022.

(2) ويكبيديا الموسوعة الحرة، مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki

وناقش المؤتمر ملفات تتعلق بتوسيع الشراكة الاقتصادية ومحاربة الإرهاب ودعم مشاريع إعادة الإعمار في العراق وتوسيع التعاون بين دول الجوار. وقال رئيس الوزراء العراقي (مصطفى الكاظمي) في كلمة الافتتاح إنَّ «هذا المؤتمر يعقد في ظرف حساس وتاريخي ليمثل زخماً جديداً لمساعي العراق بتوطيد علاقاته الخارجية على أَسس التعاون والتضامن والتفاهم المشترك والعلاقات الأَخوية والمصالح المشتركة وشدَّد على أنَّ العراق يرفض استخدام أراضيه منطلقاً للصراعات، ويسعى العراق لإقامة أَفضل العلاقات وعدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول أَو منطلقاً للاعتداء على الآخرين، فالعراق أَحد مرتكزات الاستقرار وقطعنا شوطاً في عمليات إعادة الإعمار والتهيئة لإجراء الانتخابات النيابية المقبلة في 10 تشرين الأَول (أَكتوبر) 2021»[1].

من جانبه، شدّد أَمير دولة قطر الشيخ (تميم بن حمد) على أَهمية «وحدة العراق ووحدة السلاح» بوصفها «من أَهم مؤهلات العراق لترسيخ الأَمن في المنطقة، فقد حال الإرهاب دون استثمار مقدرات العراق الحقيقية، ونحن ندعو المجتمع الدولي لدعم العراق في تحقيق الأَمن والاستقرار، وتحقيق النهضة الشاملة». فيما قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي؛ إنَّ «العراق واجه تأَثيرات بالغة السلبية وإرهاباً وتدخلات خارجية وتحديات خطيرة جلبت له المعاناة»، إلاَّ ان العراق حقق إنجازات كبيرة أَبرزها دحر الإرهاب والحفاظ على وحدة العراق، فمصر حريصة على نقل تجربتها للعراق لتحقيق مستقبل واحد وتجاوز الصعاب.» أَما وزير خارجية إيران أَمير عبد اللهيان، فقد صرح أنَّ بلاده تعمل على توفير منطقة آمنة وحرة، وأن العراق يلعب دوراً هاماً فيها، مشيراً إلى العراق تضرر كثيراً من الجماعات الإرهابية وأَنَّ الشعب العراقي الذي تحرر من الإرهاب بحاجة إلى تعاون الجميع. فيما تحدث وزير الخارجية السعودي، (فيصل بن فرحان)، عن أَنَّ «الروابط بين السعودية والعراق تاريخية»، ونحن «مستمرون بالتنسيق مع العراق لمواجهة خطر الإرهاب والتطرف، ونتطلع للعمل مع إخواننا في العراق لتحقيق التعايش السلمي»[2].

(1) إذاعة العربية نيوز، مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة وانعكاساته على العراق والمنطقة، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: http://arabic.news.cn/2021-08/29/c_1310155779.htm

(2) قمة بغداد تنهي أَعمالها.. دعم كامل لحكومة الكاظمي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.dw.com/ar/ %D9 %82 %D9 %85 %D8 %A9- %D8 %A8 %D8 %BA %

ولا شك إنَّ نجاح المؤتمر يكمن في أَنه ركز على الجانب الاقتصادي والأَمني وتجاوز الخلافات. والتأكيد على المشتركات؛ لأن كل الدول بحاجة للتعاون في مجال الاقتصاد، والاقتصاد يتطلب توفير الأَمن. وكانت الدول المشاركة قد اتفقت في قمة بغداد للتعاون والشراكة، على توحيد الجهود لحفظ أَمن المنطقة ومحاربة التطرف والإرهاب، وتبادل الاستثمار والتعاون لمكافحة جائحة كورونا والأضرار المناخية الخطيرة. وبما أنَّ الإرهاب يستهدف جميع الدول، فإنَّ تعاون هذه الدول بمكافحة الإرهاب سينعكس بصورة ايجابية على العراق ودول المنطقة والعالم»[1]. فالمؤتمر خلق الأجواء لعقد لقاءات ثنائية بين دول كانت تشهد صراعات وخلافات كبيرة، مبيناً أن اللقاء بين الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وأَمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أسهم في زيادة التقارب بين الدولتين وبما ينعكس بصورة ايجابية على العلاقات بينهما والمنطقة بأسرها.. كما التقى أمير قطر بحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. ووصف آل مكتوم أَمير دولة قطر بأنه «شقيق وصديق.. والشعب القطري قرابة وصهر.. والمصير الخليجي واحد»[2].

وقد ناقشت صحف عربية توقعات نجاح قمة الشراكة في بغداد التي عقدت في آب (أغسطس) 2021. ورأى معلقون أنَّ القمة ستساعد العراق على لعب دور سياسي بارز في المنطقة خاصةً مع دعوة السعودية وإيران للحضور، بينما ذهب آخرون إلى صعوبة تحقيق نتائج مرجوة مع استبعاد سوريا من القمة. وأشارت صحيفة الصباح الكويتية إلى أَنَّ العراق دعا إيران ونظرائها من دول الخليج العربية إلى حضور القمة «بهدف تهدئة التوتر الذي دفع بالجانبين إلى حافة صراع مفتوح في السنوات القليلة الماضية». وتوقع البعض أنَّ المؤتمر ربما يجسد خطوة للأَمام باتجاه حلحلة الأَزمة بين طهران والرياض، خصوصاً وأن العراق سبق له أن رعى مفاوضات أمنية رفيعة المستوى بين الدولتين[3]، ودعت صحيفة عكاظ السعودية القيادة العراقية إلى «استثمار القمة لمعالجة أَوضاعها الداخلية المتردية، واشارت صحيفة العرب اللندنية: «إلى أَنه إلى جانب انخفاض مستوى تمثيل الدول المدعوّة للمؤتمر، لا تزال أَجندته غامضة وتحوم التسريبات الإعلامية بشأَنها حول كمّ كبير من الموضوعات

(1) الأب رائد عمانوئيل عادل وعلي أسامة الرفاعي، أَبعاد زيارة قداسة البابا فرانسيس لمحافظة نينوى، حلقة نقاشية، أقامتها كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل، 2021/3/11.

(2) إلهام سعيد قادر، التوازن الاستراتيجي الاقليمي وتأَثيره في أَمن دول منطقة الشرق الأَوسط بعد عام2011، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة الموصل،2022، ص79.

(3) إذاعة العربية نيوز، مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة وانعكاساته على العراق والمنطقة، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: http://arabic.news.cn/2021-08/29/c_1310155779.htm

الخلافية والشائكة والتي لا تكفي عدّة قمم ومؤتمرات لحلّها من قبيل تحقيق المصالحة بين السعودية وإيران والحرب الدائرة في اليمن وانهيار لبنان وأزمة المياه على مستوى المنطقة». وفي صحيفة رأي اليوم اللندنية، انتقد عصري فياض غياب سوريا عن القمة ورأى أنَّ وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين «لم يتمكن من تمرير مبرر مقنع حول عدم دعوة ومشاركة سوريا في قمة بغداد»[1].

وانتهت أَعمال قمة بغداد ببيان ختامي يؤَكد دعم الدول المشاركة لحكومة الكاظمي و«جهودها في تعزيز مؤَسسات الدولة وفقاً للآليات الدستورية»، ومساندة العراق أَمنياً واقتصادياً بما يحقق استقراره وسيادته ووحدة أراضيه ودعا دول المشرق العربي وجواره للتعامل مع تحديات المنطقة على أَساس التعاون والمصالح المتبادلة وحسن الجوار. كما شدد البيان على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية برقابة دولية لضمان نزاهة وشفافية عملية الاقتراع المرتقبة. وأعرب زعماء وقادة وممثلو الدول المشاركون في مؤتمر بغداد عن الوقوف إلى جانب العراق وضرورة توحيد الجهود الإقليمية والدولية وبالشكل الذي ينعكس إيجابا على استقرار المنطقة وأمنها. كما أَكد البيان الختامي أن احتضان بغداد للمؤتمر «دليل واضح على اعتماد العراق سياسة التوازن والتعاون الإيجابي في علاقاته الخارجية[2].

ومن هنا يبدو؛ إنَّ أَهمية المؤتمر تكمن في التركيز على المشتركات بين الدول والابتعاد عن مناقشة القضايا الخلافية حالياً، كونه يركز على تأَسيس أرضية صحيحة للتعاون والشراكة لفتح صفحة جديدة يمكن في المستقبل البناء عليها لحل كل القضايا الخلافية. فالدول التي شاركت في قمة بغداد برغم تبايناتها واختلافاتها في الكثير من المواقف حول قضايا ومحاور متعددة، لكنها اجتمعت في بغداد، لتكون بذلك جامعة ولا تمثل محوراً محدداً بعينه، بل متوازنة ومتفاعلة مع مصالح جميع الأَطراف. وقرر المجتمعين تشكيل لجنة ممثلة بوزارات الخارجية في البلدان التي اجتمعت، لتواصل المتابعة وعقد الاجتماعات الفنية والتخصصية لتفعيل أهم المخرجات التي رشحت عن مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة، مما سيسهم بخطوات مستدامة ومتلاحقة لتأَكيد أنَّ المؤتمر محوري وجوهري وينطوي على برامج تطبيقية حقيقية وإجرائية.

11-4: العلاقات العراقية الأَمريكية

حكمت هذه العلاقات ثوابت التفكير الاستراتيجي وديناميكية إحلال الأَهداف التي دفعت بالولايات المتحدة إلى احتلال العراق. لذا فالتطورات التي مرت بها هذه العلاقات خلال عام 2021 لم تظهر عزماً من الولايات المتحدة من أَي نوع على بناء دولة قوية على انقاض ما دمرته هي أَثناء الغزو والاحتلال على مدى السنوات الماضية. وانتقل التعاون إلى التركيز على الجانب الأَمني والمالي، إذ اقتصر الدعم الأَمريكي على تقديم مستشارين يقدمون النصح للقوات العراقية، ثم تطور الدعم بعد تردّد طويل إلى ضربات جوية. وبشكلٍ عام يبدو أنَّ الاستراتيجية الأَمريكية تجاه محيط العراق الاقليمي لا تخرج عن ست ثوابت متصلة بالدرجة الأَساس

(1) إذاعة بي بي سي عربي نيوز، قمة بغداد هل تنجح في منح العراق دوراً اقليمياً بارزاً؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/inthepress-58341884

(2) المصدر نفسه.

بالبقاء الأَمريكي طويل الأَمد، والسيطرة على مصادر الطاقة وقوس النفط الممتد من الخليج حتى بحر قزوين، وما يعنيه ذلك من التحكم بمصادر الطاقة وحاجات الدول الكبرى من النفط والغاز وما يتبع ذلك من تأَثير في استراتيجياتها الدولية، والمحافظة على أَمن إسرائيل، ومنع أَي قوة اقليمية في الشرق الأَوسط من امتلاك اسلحة الدمار الشامل. واثبات القدرة الأَمريكية حيال التعامل مع معطيات الواقع الاقليمي.

وعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة الأَمريكية انتهاء مهماتها القتالية، بيد أَنَّه من غير المرجح أَنَّ يحدث أَي تغيير كبير على أَرض الواقع سوى بعض التغييرات الطفيفة. ويثير هذا الإعلان تساؤلات حول مستقبل العلاقات بين البلدين. وبالإمكان إيجاز أَبرز متغيرات العلاقات العراقية الأَمريكية في عام 2021 على وفق النقاط الآتية[1]:

1 ـ **انتهاء المهام القتالية الأمريكية:** في7 نيسان (أبريل) 2021، وافقت واشنطن خلال الجولة الثالثة للحوار الاستراتيجي مع بغداد على سحب آخر قواتها المقاتلة، حيث لا تزال تنتشر للتصدي لمتطرفي تنظيم داعش، وهذا ما أَكده البيان المشترك للجولة الرابعة من «الحوار الاستراتيجي» بعد زيارة الكاظمي لواشنطن ولقائه بالرئيس الأَمريكي جو بايدن في 26 تموز (يوليو) 2021 وتمخّضت هذه الزيارة عن تحديد الأُطر الاستراتيجية العامة للعلاقات العراقية الأَمريكية، وإعلان الاتفاق مع واشنطن على تحويل مهمة قوات التحالف الدولي من قتالية إلى تدريبية واستشارية بنهاية عام 2021 والإبقاء على (2500) جندي أَمريكي تحت عنوان «المستشارين الدوليين»[2]، عبر بيان تم التأَكيد فيه أَنَّ القوات الأَمريكية في العراق «لن تقوم بدور قتالي بعد الحادي والثلاثين من كانون الاول (ديسمبر) 2021». وأن «العلاقة الأَمنية سوف تنتقل بالكامل إلى دور خاص بالتدريب وتقديم المشورة والمساعدة وتبادل المعلومات الاستخباراتية»[3]، وهذا ما تم ترجمته وعلى ارضية الواقع في كانون الاول (ديسمبر) 2021 بإعلان الجيش الأمريكي إنهاء دوره ومهمته القتالية في العراق. وقال خبراء إنَّ بايدن والكاظمي توصلا إلى هذا الاتفاق بهدف تخفيف الضغط على حكومة الكاظمي، التي تواجه الكثير من الضغوط لإنهاء الوجود العسكري الأَمريكي في العراق[4]. وخلال الآونة الأَخيرة، كانت حكومة الكاظمي في مرمى نيران الانتقادات الداخلية، لا سيما من قبل الجهات المناوئة لسياساته، التي تعارض بالمطلق أَي وجود أَمريكي في بلاد الرافدين.

أَما فيما يتعلق بانتهاء المهام القتالية، فقد أَكد مستشار الأَمن القومي قاسم الأَعرجي، في مطلع كانون الاول (ديسمبر) 2021 على أَنَّ إتمام خطة تغيير وضع القوات الأَمريكية اكتملت قبل الموعد المحدد. وأَنَّ انتقال مهام القوات الأَمريكية إلى مهمة «تقديم المشورة والمساعدة والتمكين للقوات العراقية وتحقيق أَهدافها قد اكتمل في الوقت الحالي. ورغم الضجة التي تزامنت مع إعلان انتهاء المهام القتالية للقوات الأَمريكية، إلاَّ أَنَّ من

(1) موقع المعرفة، العلاقات العراقية الأَمريكية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https:// www.marefa.org/ %D8 %A7 %D9 %84 %D8 %B9 %D9 %84 %D8 %A7 %D9 %82 %D8 %

(2) إبراهيم صالح، خروج التحالف من العراق.. انسحاب حقيقي أَم إعلان دعائي؟، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/21-12-2021.

(3) فراس الياس، العراق2021: حصاد السياسة الخارجية على الصعيدين الاقليمي والدولي، مصدر سبق ذكره.

(4) كاثرين شاير، اتفاق الانسحاب الأَمريكي من العراق.. مجرد «مسرحية دبلوماسية»!؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.dw.com/ar/ %D8 %A7 %D8 %AA %D9 %81 %D8 %A7 %

غير المرجح أنها قد تحدث أَي تغيير حقيقي على أَرض الواقع، إذ لا يحمل الأَمر في طياته أَي تكرار للانسحاب الأَمريكي المفاجئ والكامل من أَفغانستان في آب (أغسطس) 2021 [1].

وإزاء حالة الغموض المحيطة بطبيعة الانسحاب الأَمريكي، قالت كارولين روز، الباحثة في معهد نيولاينز للأَبحاث في واشنطن: «انسحبت القوات الأَمريكية من ثماني قواعد خوفاً من تعرضها للهجوم من قبل الحشد الشعبي». وكان تقرير أرسل للكونغرس في تشرين الثاني (نوفمبر) 2021 بشأَنَّ الوجود الأَمريكي أشار إلى نقل أحد مراكز القيادة التابعة للقوات الأَمريكية من العراق إلى الكويت في الشهر نفسه، فيما تم تخفيض عدد العناصر في مركز قيادة آخر، وفقاً لمسؤول عسكري. ولم يتوقف الأَمر عند الجنود وإنما شمل أيضاً ما يعرف بـ»المتعاقدين الأَمريكيين» إذ تم نقل بعض العناصر التي شاركت في صيانة أسطول مقاتلات F16 العراقي، وباتت تعمل الآن عن بعد[2].

وعلى أثر ذلك، فإنَّ معظم القوات الأَمريكية تتمركز في العاصمة بغداد أَو مدينة أربيل، عاصمة إقليم كردستان العراق، فيما سلمت القوات الأَمريكية ألفي مركبة عسكرية لموظفين محليين. يتزامن ذلك أيضاً مع انخفاض التمويل الأَمريكي لبعض جوانب التعاون العسكري بشكلٍ تدريجي، إذ يتوقع أَنَّ تتحمل الحكومة العراقية جملة التكاليف في نهاية المطاف.

أما فيما يتعلق بالعمليات العسكرية مؤخراً ضد تنظيم «داعش»، فقد أشار تقرير أَعده الجيش الأَمريكي إلى أن من بين (426) عملية ضد التنظيم نفذتها قوات مكافحة الإرهاب العراقية في المدة ما بين تموز (يوليو) وأيلول (سبتمبر) 2021، شاركت قوات التحالف في (13) عملية فقط. وفي المدة نفسها، شن التحالف الدولي غارات جوية على أَهداف تابعة لتنظيم «داعش» بوتيرة أَقل عما كان عليه الوضع في السابق[3].

(1) جريدة الشرق، العراق يعلن انتهاء المهام القتالية لقوات التحالف وانسحابها من البلاد، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://m.al-sharq.com/article/09/12/2021

(2) إذاعة بي بي سي، هل يشهد العراق «فراغاً استراتيجياً» بعد انسحاب القوات الأَمريكية على غرار أفغانستان؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/inthepress-59637433.13-12-2021.

(3) كاثرين شاير، كيف تبدو العلاقات بين بغداد وواشنطن بعد انتهاء المهام القتالية؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.dw.com/ar/ %D9 %83 %D9 %8A %D9 %81-

برغم ذلك، أكد مصدر رفيع في الحكومة العراقية مؤخراً أنَّها لا تزال في حاجة إلى الدعم العسكري الأَمريكي، لاسيما الدعم الجوي. فسلاح الجو ما يزال ضعيفا، ولولا القوات الجوية الأمريكية، لكان العراق أَكثر عرضة لهجمات الطائرات المسيرة، وأَيضاً كان سيواجه صعوبات في شن هجمات جوية ضد داعش». فسياسة بايدن تجاه العراق قد تكون محددة بشكلٍ أَكبر مما يريده العراقيون، فضلاً عن أنها لا تنظر إليه من منظور القضايا المتعلقة بإيران وداعش». أما كارولين روز الباحثة في معهد نيولاينز للأَبحاث في واشنطن، فترى؛ «إن تنظيم (داعش) سوف يلعب دوراً في سياسة الولايات المتحدة في العراق على الدوام، بالإضافة إلى التصور السائد بأَنَّ القوات الأَمريكية تحقق توازناً في مواجهة النفوذ الإيراني»[1].

ومع ذلك، ورغم الضجة التي صاحبت الإعلان عن اتفاق إنهاء الأَعمال القتالية، فإنه يجدر الإشارة إلى أن الانسحاب الأَمريكي ليس انسحاباً كاملاً على غرار السيناريو الأَمريكي في أَفغانستان؛ إذ قررت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن الانسحاب الكامل من أَفغانستان قبل 11 أيلول (سبتمبر) 2021. فمن المرجح أنَّ يشهد القرار الأَمريكي- العراقي إعادة ترتيب القوات الأَمريكية وتحديد دورها أَكثر من خفض عددها. فواشنطن تضع بهذه الخطوة نهاية رسمية للمهام القتالية للقوات الأَمريكية في العراق، لكنها لا ترتقي إلى إعلان انسحاب هذه القوات بشكلٍ كامل، لأنها تعد علاقاتها ببغداد استراتيجية، ومن غير المطروح لدى الإدارة الأَمريكية الحالية ترك العراق لإيران في ظل تردي العلاقات بين طهران وواشنطن، برغم تلميح «بايدن» باستعداده العودة إلى اتفاق إيران النووي.

2 ـ استهداف المصالح الأَمريكية: لا تزال بعض الفصائل المسلحة العراقية تسير على خطى استهداف المصالح الأمريكية برغم إعلان بعضها إيقاف تلك الهجمات وتأَجيلها إلى العام 2022 في حال عدم انسحاب القوات الأَمريكية حسبما تم الاتفاق عليه بين بغداد وواشنطن. وتتعرض القواعد العسكرية التي تستضيف القوات الأَمريكية إلى هجمات متكررة بواسطة صواريخ وطائرات مسيرة محملة بمتفجرات. وتتهم واشنطن فصائل عراقية مسلحة موالية لإيران بالوقوف وراء تلك الاستهدافات.

3 ـ النظرة الأَمريكية المستقبلية من إدارة «بايدن» تجاه العراق كانت الهدف الأهم لرئيس الحكومة، وقد كان ملاحظاً أنه في ختام جلسة الحوار الاستراتيجي بين بغداد وواشنطن، صدر بيان مشترك حول مستقبل العلاقات

(1) المصدر نفسه.

بين البلدين، جدَّدت فيه واشنطن وبغداد تأكيدهما أهمية تعزيز الشراكة الاستراتيجية طويلة المدى، وأشار البيان إلى أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تعتزم مواصلة دعمها للقوات الأمنية العراقية، فضلاً عن ضرورة إجراء انتخابات نزيهة تسهم في مساندة سيادته وتنميته. وخلال جلسة الحوار، أعربت الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمها للجهود العراقية لتعزيز الإصلاح الاقتصادي والتكامل الإقليمي، لا سيما من خلال التزامه بشبكات الطاقة الإقليمية مع الأردن ودول مجلس التعاون الخليجي. وأكد الجانبان أنهما سيستأنفإنَّ مناقشاتهما عبر لجان التنسيق التابعة لاتفاقية الإطار الاستراتيجي، وجددا عزمهما الحفاظ على تقوية العلاقة الاستراتيجية بينهما في جميع القضايا الثنائية، وبما يخدم المصلحة الوطنية لكل بلد، فضلاً عن مصلحتهما المشتركة المتمثلة في الاستقرار الإقليمي[1].

بناءً عليه؛ إنَّ نتائج جلسة الحوار بين الجانبين، استندت إلى ما يحقق أهداف استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في الشرق الأوسط، والتي تتمحور حول أهداف عدة، منها: منع أن يكون العراق ملاذاً للإرهابيين، إذ أكدت واشنطن ضرورة استمرار مهمة الأمريكيين في البلد للقضاء على البؤر الإرهابية النشطة، وضمان عدم عودة تنظيم «داعش» الإرهابي، ومنع هيمنة الدول المعادية عليه، ناهيك عن دوره في استقرار سوق الطاقة العالمية، حيث لا يزال العراق من بين أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم، ومن ثم فإنَّ الاحتمالات المتعلقة بتوقف إنتاجه أو منعه من الوصول لسوق الطاقة ينذر بأزمة كبيرة للاقتصاد العالمي.

وتجدر الإشارة أخيراً إلى أنَّ جلسة الحوار لم تناقش وضع استراتيجية تحدد بدقة ما يحتاج إليه العراق من الولايات المتحدة الأمريكية، وسبل التنفيذ خلال المرحلة المقبلة، ومن ثم فالأمر سابق لأوانه لإصدار أحكام تتعلق بنجاح أو فشل جلسة الحوار، وينبغي الانتظار لرؤية نتائج فعلية على أرض الواقع. وحتى تحقيق ذلك، يمكن تسمية ما تم التوصل إليه بين البلدين بأنه إعادة انتشار لتسهيل الانتخابات العراقية، والترويج للانتخابات الأمريكية النصفية عام 2022 من أجل الحصول على سيطرة ديمقراطية في الكونغرس.

11-5: العلاقات العراقية مع دول الجوار

مع دخول عام 2021، شهد تطوراً كبيراً على مستوى السياسة الخارجية، حيث استطاع عقد قمم إقليمية ودولية عدة، إضافة إلى أداء دور الوسيط بين السعودية وإيران الخصمين الأبرز بالمنطقة وجمعهما على طاولة واحدة في بغداد، بعد قطيعة بينهما دامت سنوات. حقق العراق على مستوى العلاقات الخارجية انسجاماً مع محيطه العربي والإقليمي، في مسعى منه لاستعادة دوره الإقليمي والدولي بحكم موقعه الجغرافي، وسياسة تصفير المشاكل التي انتهجتها حكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مع دول المنطقة.

وفي 27 حزيران (يونيو) 2021 استضافت بغداد، قمة ثلاثية بين العراق ومصر والأردن، هي الرابعة خلال عامين، جمعت رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، والملك عبد الله الثاني، والرئيس عبد الفتاح السيسي. شملت القمة زيارة تاريخية هي الأولى من نوعها منذ (30) عاماً، لمسؤول مصري بهذا الحجم؛ تأتي ضمن الجولة الرابعة

(1) ماريا معلوف، مستقبل العلاقات الأمريكية - العراقية.. هل تتحقق الأهداف؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://al-ain.com/article/future-us-iraqi-relations-goals.10-08-2021.

للتعاون بين الدول الثلاثة، التي انطلقت من القاهرة في آذار (مارس) 2019، بمسمى «الشام الجديد»[1]، الذي يشمل مشروعات اقتصادية واستثمارية كبيرة. الجانب الاقتصادي للمشروع يقوم على تصدير العراق النفط بأسعار تفضيلية للأردن عبر خط مقترح مده بين البلدين، وإلى مصر عبر ميناء العقبة، مقابل تزويد العراق والأردن بالطاقة الكهربائية والغاز المصريين. وأيضاً مساهمة مصر في إعمار العراق وفتح سوق العمل العراقي أمام ملايين الحرفيين المصريين، الذين شاركوا سابقاً في إعمار العراق أثر حربها مع إيران، في ثمانينات القرن الماضي، ومشروع الشام الجديد تعود جذوره لدراسة أعدها البنك الدولي في آذار (مارس) 2014، ليشمل اضافة الى الدول الثلاثة سوريا ولبنان وفلسطين وتركيا[2].

1 ـ العلاقات العراقية – الإيرانية2021

يأمل العراق تطوير علاقاته السياسية والاقتصادية والأمنية مع جارته إيران، في أعقاب انتخاب رئيس جديد لهذا البلد، وصنع حالة من التوازن في المنطقة بعيداً عن التدخلات الدولية التي تثير الأزمات السياسية. ويرى نواب وخبراء عراقيون أن العلاقات مع إيران تتجه نحو الأفضل؛ وذلك لأن القرار سيكون موحداً داخل إيران؛ فالرئيس المنتخب إبراهيم رئيسي مقرب من المرشد الأعلى علي خامنئي، كما ستشهد العلاقات تطوراً على جميع الصعد، وعلى بغداد أنَّ توجد حالة من التوازن في علاقاته بين واشنطن وطهران[3]. فالمرحلة المقبلة ستكون الأصعب على بغداد ولعدة أسباب، أهمها أنه لا تريد أنَّ تخسر علاقاتها مع الولايات المتحدة كما لا تريد الولايات المتحدة أنَّ تترك العراق، فضلاً عن توقعات بتوافق أميركي إيراني، الأمر الذي سيجعل العراق على المحك في التعاون مع الجانبين الأمريكي والإيراني. فإيران قادرة على حل مشاكلها مع العراق بسهولة، خاصةً أنَّ التأثير الإيراني داخل العراق لا يستهان به، والحكومة الجديدة في إيران ستكون لها علاقات متينة وعلى نحو أكبر من علاقاته مع الولايات المتحدة، وهذا ربما يمس أمن العراق إلى حدٍ ما، وستتضح الصورة خلال الأشهر الستة القادمة، وعلى بغداد أنَّ تخلق حالة من التوازن في علاقاتها مع البلدين[4].

وذكرت وكالة أنباء العراق أنَّ رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي تلقى في19 حزيران (يونيو) 2021 دعوة لزيارة إيران من الرئيس إبراهيم رئيسي وهي أول دعوة يوجهها الرئيس الإيراني الجديد على مستوى العالم. وأجرى الكاظمي، اتصالاً هاتفياً مع رئيسي، وأكد له على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين، وتطلعه الى المزيد من التعاون المشترك في مختلف المجالات، لا سيما الاقتصادية والأمنية وفي مجال محاربة الإرهاب وبما يعزز أمن واستقرار البلدين والمنطقة. من جانبه ذكر الرئيس الإيراني بالعلاقات التاريخية التي تربط البلدين، وحرص الجمهورية الإسلامية على تنميتها وتطوير التعاون المشترك في مختلف المجالات والصعد. وبدوره، كان الرئيس

(1) إبراهيم صالح، القمة الثلاثية.. الرئيس المصري وملك الأردن يصلان بغداد، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/27-06-2021.

(2) وليد الخرجي، العراق حقق نجاحات بسياسته الخارجية عام2021.. هل يستمر؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://arabi21.com/story/1406948.27-12-2021.

(3) عادل فاخر، من صقور المحافظين ومقرب من خامنئي.. ما مستقبل علاقات العراق مع إيران بعد انتخاب رئيسي؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/6/22

(4) المصدر نفسه.

برهم صالح أول الرؤساء العرب المهنئين للرئيس الإيراني الجديد، إذ أكد في برقية التهنئة أن العراق يتطلع إلى تعزيز العلاقات الراسخة مع إيران الجارة وشعبها الذي تربطه بشعبنا وشائج حضارية وثقافية واجتماعية أصيلة ومتجذرة عبر التاريخ، مشيراً إلى أنَّ لإيران الدور المهم في الوقوف مع العراقيين في محاربة الإرهاب والتطرف، والمساعدة في مواجهة التداعيات التي تهدد أمن وسلام منطقتنا التي تكتنفها الصراعات والأزمات»[1].

وشاركت إيران في مؤتمر قمة التعاون والشراكة بمشاركة، وكان وزير الخارجية الإيراني (حسين أمير عبد اللهيان)، في مقدمة ممثلين تلك الدول. والذي كشف عن إنَّ «إيران تدعم أمن واستقرار ووحدة أراضي العراق وقوته ورفع مكانته الاقليمية والدولية، وتسعى لتنمية اوجه التعاون الثنائي والاقليمي»، فضلاً عن أنَّ حجم التبادل التجاري بمختلف قطاعاته بين البلدين على مدى السنوات الماضية وصل إلى أكثر من (13) مليار دولار» سنويا، وهناك «ثمانية منافذ حدودية رسمية بين البلدين تعزز التبادل التجاري»، مضيفاً أنَّ «إيران اسهمت عبر تصدير السلع ومنها الكهرباء بشكلٍ ملحوظ في تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري مع العراق»[2]. إذ يبلغ حجم التبادل التجاري في الظرف الطبيعي قرابة (13) مليار دولار سنويا، ويكشف الميزان التجاري الإيراني لثمانية أشهر من السنة المالية الإيرانية، 21 آذار (مارس) -20 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021، أنَّ إيران صدرت بضائع بقيمة (31.1) مليار دولار. وحصة العراق من الصادرات الإيرانية خلال هذه المدة بلغت، وفق تقرير مصلحة الجمارك، (6.1) مليار دولار بمعدل (20 %) من حجم التجارة العالمية لطهران[3].

وشهدت القمة مبادرة عراقية لتغليب لغة الحوار بين إيران ودول الجوار. وهذا ما أكده وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين خلال زيارته لإيران مع وفد رفيع المستوى ولقائه بالرئيس الإيراني، اواخر العام 2021، بقوله أنَّ العراق لعب دوراً في دعم الحوار بين إيران ودول الجوار، مشيراً إلى التطلع إلى جولة خامسة من تغليب لغة الحوار، من أجل توفير بيئة آمنة ومستقرة، مشدداً على أنَّ استقرار بلاده مهم أيضاً لجارتها إيران. وبحث الجانبان العلاقات الثنائية بين البلدين وتطورات الوضع الإقليمي والدولي وانعكاساته على أمن واستقرار العراق والمنطقة، فضلاً عن بحثهما ملف انسحاب القوات الأمريكية.. وشدَّد وزير الخارجية على أهمية تضافر الجهود على المستوى الإقليمي والدولي لمواجهة التطرف وإنهاء الصراعات ومد جسور الثقة والتعاون بين الدول المحيطة بالعراق ومن بينها إيران[4].

(1) الحدث نت، صالح يهنئ رئيس بفوزه.. والكاظمي يتلقى دعوة لزيارة إيران، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.alhadath.net/iraq/2021/06/19.

(2) شفق نيوز، التبادل التجاري بين العراق وإيران تجاوز13 مليار دولار، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://shafaq.com/ar/28-08-2021.

(3) علي الأعرجي، لغز التبادل التجاري بين بغداد وانقرة.. ماذا يصدر العراق إلى تركيا؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://ultrairaq.ultrasawt.com/13-12-2021.

(4) دبي- العربية، العراق يؤكد لإيران ضرورة تغليب لغة الحوار وأهمية استقرار البلاد، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/2021/12/26/

وعلى هامش أَعمال الدورة الـ76 للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، توجه العراق بدعوة إيران للبدء بالخطوات التنفيذية للاتفاقات المتعلقة بالحدود البرية والبحرية، ومجرى شط العرب بين البلدين. وأَكد وزير الخارجية فؤاد حسين خلال لقاء جمعه بنظيره الإيراني في 26 ايلول (سبتمبر) 2021 حسين أمير عبد اللهيان في مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة أَهمية استمرار التنسيق ومواصلة اللجان اجتماعاتها الفنية، وحل المشاكل المائية التي يمر بها العراق بسبب عدم حصوله على حصصه المائية أَو تغيير مجرى بعض الأَنهار، الأَمر الذي تسبب في تبعات بيئة واقتصادية، بحسب بيان للخارجية العراقية. وجرى خلال اللقاء مناقشة العلاقات العراقية الإيرانية في مختلف الأَصعدة، وتبادل الآراء بشأن التطورات السياسية والأَمنية في المنطقة. كما ناقش الوزيران المطالبات المالية الإيرانية مقابل شراء الغاز والكهرباء في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة على طهران[1].

2 ـ العلاقات العراقية – التركية2021

تبحث تركيا في تثبيت معادلة توازن القوى، إذ ترى في العراق أنموذجاً مهماً للعلاقات السنية الشيعية في عموم المنطقة، ولذلك فهي حريصة على أَمنه واستقراره كضمانة لعدم انزلاق الأَوضاع فيه إلى مواجهة طائفية تدمره وتدمر المنطقة برمتها. وفي إطار سعي بغداد للبحث عن توازن في السياسة الخارجية، تبرز تركيا التي تعد إحدى دول الجوار المهمة.

وتحظى العلاقات بين البلدين بأهمية قصوى منذ سنوات طويلة، باعتبار أَنَّ الدولتين الجارتين تتمتعان بخصائص استراتيجية من الناحية السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى التعاون الدبلوماسي الخارجي من حيث الاتفاقيات الدولية التي تربط الدولتين، وتقاربهما الحضاري والثقافي.

وتؤدي العوامل الاقتصادية دوراً مهماً متعدد الأبعاد في علاقات البلدين، حيث الحاجة المتبادلة بين الدولتين.

(1) الجزيرة، العراق يدعو إيران لتنفيذ اتفاقات الحدود المشتركة، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/9/27

فبالنسبة إلى العراق تشكل تركيا مدخلاً حيوياً لوارداته التجارية ودخول مختلف أنواع البضائع والسلع إلى أَسواقه من جهة، وتمثل منفذاً مهماً لتصدير النفط العراقي عبر اَراضيها بواسطة الأنابيب التي تمر داخلها وصولاً إلى الموانئ التركية من جهة أخرى[1].

وعند النظر إلى الصعوبات الاقتصادية التي يمر منها العراق ونقص الخدمات في البلاد، بإمكاننا القول إنَّه يحتاج إلى الاستفادة من تجربة تركيا. وفي هذا الإطار، يلفت الانتباه وجود مسؤولين متخصصين في الاقتصاد والاستثمار ضمن الوفد الذي رافق الكاظمي في زيارته إلى تركيا في17 كانون الأَول (ديسمبر) 2020، وعلى رأسهم وزير التخطيط خالد بتال، ووزير النفط إحسان عبد الجبار، ووزير الموارد المائية مهدي رشيد الحمداني. واتفق البلدان خلال الزيارة، على تعزيز العلاقات الثنائية على مختلف الصعد، لاسيما التجارة والاقتصاد والاستثمار. وإضافة إلى اجتماعه مع الرئيس رجب طيب أردوغان، ولقاء الكاظمي برجال وسيدات الأَعمال الأَتراك في اجتماع نظمه مجلس العمل التركي العراقي في لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية. وعند النظر إلى هذه الأَمور معاً، يمكننا تقويم هذا الوضع بأنه إشارة على أَنَّ العراق يرى تركيا شريكاً مهما من الناحية الاقتصادية. وهذا مهم لاسيما فيما يتعلق بمبيعات نفط خط أَنابيب كركوك – جيهان. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ معبر خابور الحدودي له أَهمية كبيرة من حيث توفير السلع التي يحتاجها العراق. فضلاً عن وجود نحو 2500 شركة تركية تعمل في العراق[2]. وعلى ما يبدو، إن الكاظمي يعمل على تطوير العلاقات مع تركيا لأنه يرى أنها تسهم في استقرار العراق، وشدد اردوغان على أَنَّ التعاون في الحرب ضد منظمة حزب العمال الكردستاني سيؤدي إلى تطور إيجابي في العراق، إذ تقصف تركيا منذ عامين، مواقع عسكرية لـهذا الحزب في محافظتي دهوك ونينوى، ويؤدي القصف إلى وقوع ضحايا من المدنيين[3].

(1) TRT عربي، إلى أَين يمضي مستقبل العلاقات التركية العراقية؟، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.trtarabi.com/issues/10-09-2020.

(2) إبراهيم صالح، العراق وتركيا تتفقان على تشكيل لجان لتطوير العلاقات الاقتصادية، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/19-08-2021.

(3) محمد جهادي، الكاظمي إلى تركيا غداً.. سد اليسو والتوغل التركي أبرز الملفات، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.annaharar.com/arabic/news/arab-world.16-12-2020.

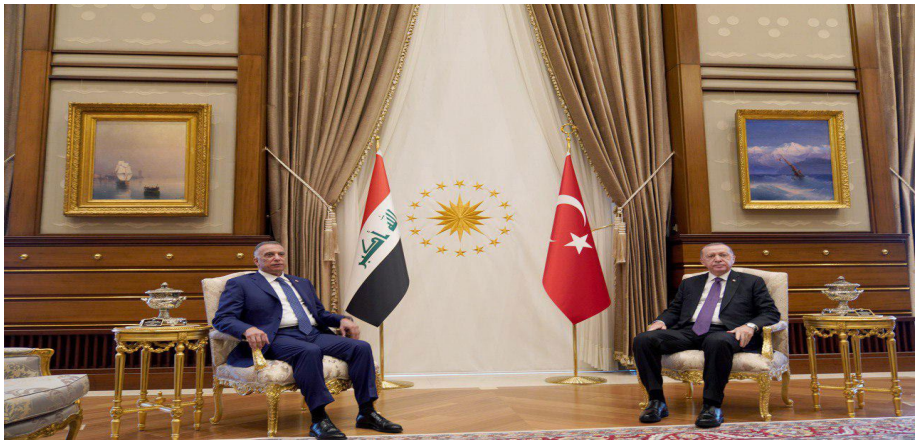

زيارة كاظمي إلى انقرة

وفي19 آب (أغسطس) 2021، أَعلنت وزارة التجارة، اتفاقها مع نظيرتها التركية على تشكيل لجان مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، خلال زيارة أَجراها وزير التجارة التركي، محمد موش، لبغداد ولقاء نظيره العراقي، علاء الجبوري[1]. وأَفاد بيان الوزارة، بأن الجانبين اتفقا على تشكيل لجان مشتركة لحل القضايا الخلافية وإيجاد رؤية مشتركة تسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية ونقل البيان عن الجبوري، قوله إنَّ بغداد ترغب في تطوير علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع انقرة، وكذلك زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين. كما أعرب موش عن رغبة بلاده في زيادة حجم التبادل التجاري، وإمكانية المساهمة مع القطاع الخاص العراقي في إقامة مشاريع مشتركة[2].

وعلى الرغم مما تقدم؛ إلاَّ أَنَّ علاقات البلدين، تشهد في الفترة الأَخيرة توتراً ملحوظاً، لعدة أَسباب، ومن أَهم ما يوتر تلك العلاقات هو ملف المياه، وكذلك ملف انتهاك أَنقرة لسيادة بغداد. عبر قصفها بشكلٍ متكرر لأَراضيه براً وجواً، ما يؤثر على هذه العلاقات. وتتخذ تركيا من تواجد حزب العمال الكردستاني المعارض لها في العراق، حجة وذريعة لانتهاك سيادة العراق بشكل خاص وقواعد القانون الدولي بشكلٍ عام.

وللتقليل من هذا التوتر، التقى مستشار الأَمن القومي قاسم الأَعرجي، السفير التركي لدى بغداد (علي رضا غوناني) في 4 أَيلول (سبتمبر) 2021 ليتباحثا في مستقبل علاقات البلدين والمستجدات السياسية والأَمنية في المنطقة، بحسب بيان لمستشارية الأَمن القومي العراقي[3]. وشدّد الأَعرجي على: أَهمية أَنَّ يتفهم الجانب التركي، وضع العراق الخاص فيما يتعلق بملف المياه. كما أَعرب عن أَمله بأَنَّ: تشهد المرحلة الراهنة المزيد من التعاون المشترك، بما يخدم مصلحة البلدين والشعبين الجارين. ودعا العراق مؤخراً،

(1) خلود محمد، الجبوري ونظيره التركي يبحثان توسيع التعاون الاقتصادي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.azzaman.com

(2) وكالة الأَنباء العراقية (واع)، وزير التجارة يبحث مع نظيره التركي العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.ina.iq/133171--.htm.18-08-2021.

(3) علي جواد، مستشار الأَمن القومي العراقي.. يبحث مع سفير تركيا التعاون المشترك، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/04-09-2021.

الرئيس التركي رجب طيب إردوغان، لحضور مؤتمر قمة بغداد للتعاون والشراكة، لكنه بعث بوزير خارجيته لحضور المؤتمر بدلاً عنه[1].

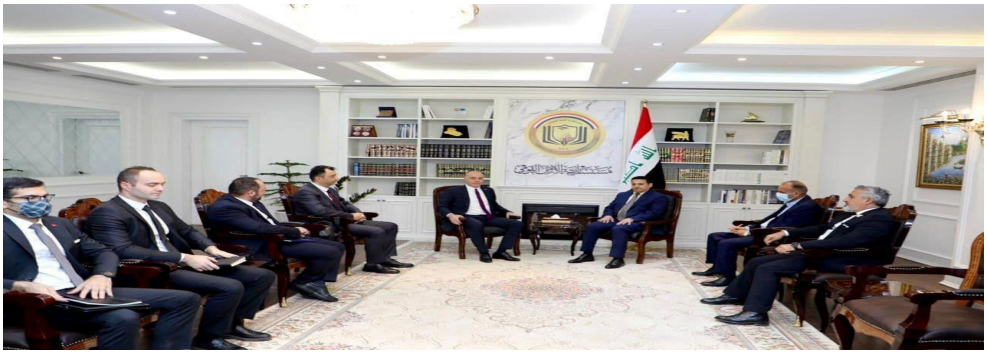

وقدمت الحكومة العراقية مقترحاً لتشكيل تكتل اقتصادي مع تركيا وإيران، وذلك خلال منتدى الأَعمال العراقي- التركي للاستثمار والمقاولات، المنعقد في مدينة إسطنبول التركية في 19 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021. وفي تصريحات نقلتها وكالة الأَنباء العراقية (واع) السبت 20 تشرين الثاني (نوفمبر) قال المتحدث باسم وزارة التجارة العراقية، (محمد حنون)، إنَّ الوفد العراقي قدم خلال منتدى الأَعمال العراقي- التركي للاستثمار والمقاولات اقتراحاً بتشكيل كتلة اقتصادية إقليمية تضم العراق وتركيا وإيران لتصبح قوة للمنطقة تتيح لها منافسة التجمعات الاقتصادية حول العالم[2].. وطرح الوفد فرصاً استثمارية في مجالات الزراعة والصحة، وطلب السماح للمصارف العراقية بفتح فروع لها في تركيا، وأَهمية دخول الشركات التركية للاستثمار في العراق، ومعالجة مشكلة المياه وما تعرضت له محافظات الوسط والجنوب بسبب شحها، الأَمر الذي تسبب بتدهور القطاع الزراعي، وتخفيض الخطة الزراعية بنسبة (50 %). كما أَكد الوفد ضرورة تقديم التسهيلات للمستثمرين العراقيين في تركيا، والسماح بدخول الحالات المرضية بمدة أَقصاها (48) ساعة، وطلب منح المستثمرين العراقيين فيزا متعددة تستمر من أَربع إلى خمس سنوات. إذ أنَّ التبادل التجاري بين البلدين وصل إلى (21) مليار دولار عام 2021، بعد أَنَّ كان (17) مليار دولار في عام 2020 وتعد الدولة الثانية بنسبة الصادرات للعراق بعد الصين وهذا هو أَهم مؤشر لحجم التجارة الاقتصادية بين تركيا والعراق. واعتبر أَنَّ هذا التبادل عالي القيمة يحتّم على الطرف التركي مساعدة العراق في حسم الملفات المطلوبة، وتبنّي منهج المصداقية في تنفيذ الوعود، بحسب تعبيره[3].

(1) علي الكرملي، العلاقات التركية العراقية.. اردوغان إلى بغداد، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://7al.net/2021/09/04.

(2) إبراهيم صالح، العراق يقترح تشكيل تكتل اقتصادي مشترك مع تركيا وإيران، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/20-11-2021.

(3) إذاعة عنب بلدي، العراق يقترح تشكيل تكتل اقتصادي مع تركيا وإيران، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.enabbaladi.net/archives/527049.21-11-2021.

وعلى الرغم من أنَّ الدعوة أَتت على لسان المتحدث باسم وزارة التجارة العراقية محمد حنون فإنَّ ذلك قد يصادف رغبة كبيرة لدى كل من تركيا وإيران، فثمة عوامل كثيرة تسهل قيام هذا التكتل، مثل الوحدة الجغرافية بين الدول الثلاثة، ووجود طرق برية، وتعاملات تجارية واقتصادية قائمة بالفعل، وروابط ثقافية وحضارية ممتدة عبر الزمن. كما أَنَّ هناك عوائق ليست سهلة، منها حالة عدم الاستقرار السياسي والأَمني في العراق، ومشكلات تركيا وإيران مع الأَكراد في العراق. وفي الطرف الآخر، تعاني إيران من عقوبات اقتصادية دولية وإن كانت في طريقها إلى الزوال، ومع ذلك فإنَّ لديها تعاملات اقتصادية وتجارية وثقافية وحضارية أيضاً مع كل من تركيا والعراق[1].

وهناك عدد من المسائل من المخطط لها أنَّ تصبح من أَهم القضايا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين في المرحلة المقبلة، وهي أولاً إعادة فتح بوابة أوفاكوي الحدودية من جديد، ثانياً إعادة إعمار خط بغداد للسكك الحديدية ومدّه حتى مدينة البصرة، ثالثاً إصلاح خط أَنابيب كركوك جيهان وإنشاء خط موازٍ. وفي هذه النقطة، يعتقد أنه من المهم للغاية أَنَّ تصل العلاقات بين البلدين إلى هيكل مبدئي بعيداً عن الأَهداف المرحلية قصيرة المدى. كانت علاقات البلدين حتى اليوم تتغير بالتوازي مع التغيرات في السياسة الداخلية للعراق[2]. وبشكلٍ أَكثر وضوحاً، يمكننا القول إنَّ تحرك البلدين بعيداً عن السياسية اليومية ووفق خطوات ملموسة على أَساس المبادئ سيصب في مصلحة تعزيز العلاقات الثنائية وسيسهم في إنشاء علاقة قوية مستدامة بينهما.

ويتضح مما تقدّم؛ إنَّ ثمة عوامل عدة تسهم في صياغة العلاقات الثنائية مع تركيا وفي مقدمتها التقارب الحضاري الثقافي والمصالح الاقتصادية وحجم التبادل التجاري ومدى التوافق في رؤية السياسة الخارجية وملفات الاهتمام المشترك على المستوى العسكري، وبحسب خبراء في هذا الشأَن فإنَّ مستقبل العلاقات بين

(1) عبد الحافظ الصاوي، التكتل الاقتصادي المقترح لتركيا وإيران والعراق.. تحدياته وتداعياته، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/11/23

(2) بلكاي دومان، زيارة الكاظمي إلى تركيا ومستقبل العلاقات التركية العراقية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.orsam.org.tr/ar/kaziminin-turkiye-ziyareti-ve-turkiye-irak-iliskilerinin-gelecegi/

الطرفين يمضي نحو بناء آفاق جديدة استراتيجية، وسيكون لهذه العلاقات مستقبل للتطوير على مختلف الصعد الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والاجتماعية والاستراتيجية.

3 ـ العلاقات العراقية – الخليجية2021

يحاول رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، منذ تولي مهامه في أيار (مايو) 2020، إتباع سياسات خارجية من شأنها إعادة العراق إلى نقطة «توازن» في إدارة علاقاته الخارجية؛ سواءً مع عمقه الجيو-استراتيجي العربي من ناحية، أَو مع جواره الإقليمي بما يشمل العلاقات مع إيران وتركيا من ناحية ثانية، أو في علاقاته بالقوى الدولية، وتحديداً الولايات المتحدة، من ناحيةٍ ثالثة[1]. وفي السياق نفسه، عقدت الحكومة العراقية مؤتمراً إقليمياً دولياً، ضم عدة دول عربية وأَجنبية؛ أَبرزها مصر والأردن والسعودية والكويت والإمارات وقطر وإيران وتركيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى جانب ممثلين عن الأمم المتحدة والاتحاد الأَوروبي. وتأَتي هذه القمة ضمن مسار اعتمده الكاظمي يهدف إلى تعميق التواصل مع القوى الخارجية في مجال الشراكة الاقتصادية، وإعادة الإعمار، ومكافحة الإرهاب، وتحقيق الاستقرار الأَمني. ونجحت حكومة الكاظمي في تحقيق حالة التقارب مع كل من مصر والأَردن بدفع مستوى التنسيق والتعاون الاقتصادي بين الدول الثلاثة من ناحيةٍ، ومع السعودية ودول الخليج من ناحية ثانيةٍ[2].

ومن هنا صحت المقولة القائلة؛ العلاقات العراقية - الخليجية «استراتيجية». مقولة جاءت على لسان الأَمين العام لمجلس التعاون الخليجي نايف فلاح الحجرف في 1 شباط (فبراير) 2021 في مستهل زيارته للعاصمة بغداد وبعد لقائه بوزير خارجيتها فؤاد حسين. وأكد الحجرف «وقوفنا إلى جانب العراق في محاربة الإرهاب وبسط الأَمن الاستقرار في البلاد، ومناقشة ملف الربط الكهربائي بين دول مجلس التعاون الخليجي والعراق ومناقشة عقد مؤَتمر لرجال الأَعمال بين الجانبين.» من جانبه، قال الوزير فؤاد حسين إنه تم بحث موضوع الانتخابات المبكرة، وإمكانية دعم دول الخليج والمنطقة لهذه الانتخابات[3]. من جهته، دعا رئيس الحكومة الكاظمي إلى الإسراع بملف الربط الكهربائي وتعزيز التبادل التجاري. وأَكد الكاظمي خلال استقباله للحجرف: السعي «لتمتين العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي، وإلى تحقيق التكامل مع دول المجلس بمختلف المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية والتجارية، لاسيما وأن تلك العلاقات لم تصل بعد إلى ما يتطلع له العراق، وأَهمية متابعة الملف الاستثماري وتعهدات مؤتمر المانحين، لإثرها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والأَمني في العراق»[4].

(1) رائد الحامد، الكاظمي بين الابتعاد عن إيران والتقرب من المحيط العربي، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/12-04-2021.

(2) صافيناز محمد أحمد، قمة بغداد.. محاولات العراق لاستعادة «التوازن» في سياساته الخارجية، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg/News/17240.aspx

(3) طه العاني، كيف ستنعكس نتائج الانتخابات العراقية على العلاقة مع الخليج؟ مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://alkhaleejonline.net/08-10-2021.

(4) هل تأتي العلاقات الخليجية - العراقية على حساب إيران؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.dw.com/ar/ %D9 %87 %D9 %84- %D8 %AA %D8 %A3 %D8 %AA %D9

ووقع العراق قبل سنة اتفاقية مع دول مجلس التعاون الخليجي لاستيراد حوالي (500) ميغاواط من الكهرباء لمعالجة النقص الحاد في التيار الكهربائي الذي يفتقر إليه العراقيون. وفي السادس من كانون الأول (ديسمبر) 2020 التقى وزير الخارجية فؤاد حسين والأمين العام لمجلس التعاون في البحرين على هامش أعمال مؤتمر حوار المنامة للأمن. واعتبر حسين أنَّ الكويت والسعودية هما بوابتا بلاده إلى الخليج، مشدداً على ضرورة إيجاد آلية عمل مع مجلس التعاون الخليجي. فالعراق يبني علاقاته على مبدأ التوازن، وتفعيل المصالح المشترَكة، والاحترام المتبادل، وضرورة أنَّ تضطلع الشركات الخليجية بدور في عملية إعمار العراق عبر الاستثمار في مجال البنى التحتية، وتشكيل لجنة لمتابعة مخرجات مؤتمر الكويت للمانحين، والتنسيق مع البنك الدولي[1].

وكشف سفير السعودية في العراق، (عبد العزيز الشمري)، في أيلول (سبتمبر) 2021، عن رؤَية الرياض بشأَنَّ التعاون مع بغداد في مختلف المجالات، وأَنَّ دول الخليج لديها رؤَية تجاه العراق تتمثل «بوجود عراق مستقر، وعراق يمكن التشارك معه على أَساس المصالح المشتركة وهذا بحد ذاته قد يعطي مساحة لعملية تعاطٍ جديد من قبل هذه الدول». فرغم اهتمام دول الخليج بنتائج هذه الانتخابات، فإنها بالنهاية ستتعامل مع المعادلة السياسية القادمة أَياً كانت، وسيكون ذلك على أَساس الأَخوة والمصالح المشتركة. وفي مقابل نأي دول الخليج بنفسها عن التدخل في شؤون انتخابات العراق[2]..

وإذا نجحت دول الخليج العربية والعراق في تشييد تعاون أَمني فإنها ستكون قد خطت خطوة كبيرة في مسار إعادة إطلاق علاقاتها الثنائية والمتعددة، وسيكون ذلك تطوراً تاريخياً يحسب لعموم هذه المنطقة[3]. وخلاصة القول؛ إنَّ نجاحات عديدة قد تحققت على صعيد علاقات العراق بمحيطه الخليجي، والمطلوب هو مزيد من التأَمل في كيفية الارتقاء بهذه العلاقات.

(1) عبد الحافظ الصاوي، التكتل الاقتصادي المقترح لتركيا وإيران والعراق.. تحدياته وتداعياته، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2021/11/23

(2) طه العاني، كيف ستنعكس نتائج الانتخابات العراقية على العلاقة مع الخليج؟، مصدر سبق ذكره.

(3) عبد الجليل زيد المرهون، العراق ورابطته الخليجية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/opinions/2016/9/25

6-11: حقوق العراق في المياه مع إيران وتركيا

مرةً أخرى تدق جهةٍ دولية ناقوس الخطر إزاء التراجع الخطير للمياه العذبة في العراق، إذ حذر تقرير للبنك الدولي مؤخراً من أَنَّ الموارد المائية تتجه إلى انخفاض قد يصل إلى (20 %) بحلول عام 2050 في حال استمرت ظاهرة تغير المناخ الحالية التي يصاحبها تراجع للأَمطار وارتفاع لدرجات الحرارة[1]. ومما سيعنيه ذلك بحسب التقرير حرمان ثلث الأَراضي المروية حالياً من حصتها المائية وتراجع الناتج المحلي بنسبة (4 %) في وقت سوف يتضاعف فيه عدد السكان البالغ حالياً حوالي (40) مليون نسمة، وبالنسبة إلى الملايين من هؤلاء يعني هذا الجفاف تراجع الطلب على العمالة بنسبة لا تقل عن (12 %) في الأَنشطة الزراعية، كما يعني التهجير القسري لنحو (7) ملايين شخص تشكل الزراعة والمياه مصدراً لحياتهم ودخلهم حتى الآن. في هذا السياق أَعلنت وزارة البيئة مؤخراً أَنَّ العراق أَصبح البلد «الخامس في العالم» الأَكثر تأثراً بالتغيرات المناخية[2].

كما أَنَّ تقرير البنك الدولي يشير إلى أَنَّ العراق يحتاج إلى (180) مليار دولار على مدى عشرين سنة لتحديث البنية التحتية بما فيها السدود ومشاريع الري اللازمة لضمان أَمنه المائي، ما يعني أنه يحتاج سنوياً إلى ضخ (9) مليارات دولار سنوياً لهذا الغرض. غير أَنَّ ما تم تخصيصه لوزارة الموارد المائية لم يتجاوز (15) مليون دولار في عام 2018. وحتى الآن لا يوجد ما يدل على تغيير هذه السياسة بشكلٍ واضح. في هذه الأثناء وبدلاً من الالتفات إلى مشاريع مياه بديلة تحافظ على ما تبقى من الثروة المائية على سبيل المثال من خلال منع الفاقد في الشبكات وتعميم الزراعة بالتنقيط والرش بدلاً من الري بالسيح، فإنَّ التقارير تتحدث عن التركيز على البحث عن مزيد من النفط والغاز وزيادة الاعتماد على ريعهما أَكثر من أَي وقت مضى. الجدير بالذكر أَنَّ ذلك يحدث في وقت يكثر فيه الحديث عن أَفول عصر النفط ونضوب احتياطاته بحلول العقد الخامس من القرن الحالي[3].

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ماذا يفعل العراق رسمياً لمواجهة الكارثة المحدقة؟ في الحقيقة لم تقم الحكومات المتعاقبة حتى الآن أَكثر من الاحتجاج وإرسال الوفود إلى تركيا في محاولة لإقناعها بترك المياه تتدفق، وقد نجحت في بعض الأحيان بذلك. غير أَنَّ السلطات العراقية أهملت عموما الحقوق المائية التي تقرها اتفاقيات ثنائية وقوانين وأَعراف دولية[4].. وتفيد هذه الَأخيرة بأنه لا يحق للبلدان التي تنبع منها أنهار دولية التصرف بتدفق المياه بما يضر المشاريع القائمة والأقدم لزراعة وحياة سكان البلدان الأَخرى المشتركة في مجرى

(1) United Nations, Water Resources Management White Paper, United Nations Assistance Mission for Iraq, United Nations Country Team in Iraq, 2010, P.19-30. Also: Also: Inter-Agency Information and Analysis Unit, Water in Iraq Factsheet, 2011, Last visited 20 April 2018: http://www.iauiraq.org/documents/1319/Water.pdf

(2) دويتشه فيله، تحليل: ماذا سيحل باقتصاد العراق بدون دجلة والفرات؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.dw.com/ar/ %D8 %AA %D8 %AD %D9 %84 %D9 %8A %D9 %84-

(3) المصدر نفسه.

(4) Al-Ansari. N, and (others), Geopolitics of the Tigris and Euphrates Basins, J. Earth Sciences and Geotechnical Engineering, 2018, P.212 225. Also: Al-Ansari N.A. and (others), Climate Change and Future Precipitation in Arid Environment of Middle East: Case study of Iraq», J. Environmental Hydrology, No.25, Paper 3, 2017, P. 14-22.

النهر. ويؤكد هذه الحق أنَّ حضارة العراق تقوم على مياه النهرين، أي دجلة والفرات منذ آلاف السنين، أي قبل قيام الدولة العثمانية ووريثتها الدولة التركية[1].

يعتمد العراق في تأَمين المياه بشكلٍ أَساسي على نهري دجلة والفرات، وروافدهما التي تنبع جميعها من تركيا وإيران وتلتقي قرب مدينة البصرة جنوب العراق لتشكل شط العرب الذي يصب في الخليج العربي. ويعاني العراق منذ سنوات انخفاضاً متواصلاً في الإيرادات المائية عبر دجلة والفرات والأَنهر القادمة من إيران، وفاقم أزمة شح المياه كذلك تدني هطول الأَمطار في البلاد على مدى السنوات الماضية[2].

وفي إطار السعي لتحصيل حقوقه المائية، يقوم العراق بجهود دبلوماسية منذ سنوات مع الجارتين تركيا وإيران لضمان عودة تدفق المياه من مصادرها لتصب في أَنهاره وتنقذه من خطر شح المياه. وكان وزير الموارد المائية، (مهدي رشيد الحمداني(، قد أَكد في تموز (يوليو) 2021، إنَّ بلاده «تحدثت مع إيران وتركيا للاتفاق على بروتوكول تقاسم المياه، ولم تحصل على إجابة حتى الآن، فالإطلاقات المائية بلغت صفراً من إيران، ووفقاً لتقرير عن التغير المناخي أَصدرته رئاسة الجمهورية العراقية، تضرّر (7) ملايين عراقي من (40) مليوناً، من الجفاف والنزوح الاضطراري». وفي 18 أَيلول (سبتمبر) 2021 دعا الحمداني إلى ضرورة العودة إلى اتفاقية الجزائر عام 1975 المتعلقة بتقاسم مياه نهر شط العرب، لحل مشكلة شح تدفق المياه من إيران[3].

ولا شك؛ إنَّ المفاوضات مع تركيا لمعالجة أزمة شح المياه في نهري دجلة والفرات هي من مهد الطريق لتمرير مذكرة التفاهم في البرلمان التركي الموقعة بين الطرفين عام 2014، إذ اعترفت أنقرة للمرة الأَولى بأنَّ نهري دجلة والفرات من الأَنهار المشتركة بين الدولتين. كما أَوصت المذكرة بإطلاق حصص مائية عادلة ومنصفة في نهري دجلة والفرات، بما لا يلحق الضرر بالعراق[4]. وهذا ما كشف عنه وزير الموارد المائية في 29 تشرين

(1) أحمد حسن علي، أَزمة المياه في العراق: التحديات والحلول، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2018، ص12-15.

(2) مروان سالم العلي، مكانة الاقليمية الجديدة في الاستراتيجية الأَمريكية الشاملة، دار المعتز للنشر، عمان،2018، ص365.

(3) ريان ذنون محمود العباسي، حكومة مصطفى الكاظمي ودورها في الاتفاق المائي بين العراق وتركيا عام2021، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة (الدبلوماسية العراقية وأَثرها في علاقات العراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أَقامها مركز الدراسات الاقليمية بالتعاون مع كلية العلوم السياسية / جامعة الموصل، 26 كانون الثاني2022.

(4) نقلًا عن: إبراهيم صالح، العراق يشيد بالتعاون «الكبير» مع تركيا في ملف المياه، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/08-01-2022.

الثاني (نوفمبر) 2021 عن أنَّ الزيارات المستمرة إلى تركيا أثمرت عن نتائج إيجابية، منها تفعيل مذكرة التفاهم التي وقعت عام 2009 ودخولها حيز التنفيذ، ومن أهم بنودها إعطاء حصة عادلة للعراق من نهري دجلة والفرات، مشيراً، في حديث لصحيفة «الصباح» الرسمية، إلى أنَّ هذا الجهد لم يتحقق منذ (40) عاماً، وإنَّ «الوزارة تمكنت من الحصول على استحصال موافقة البرلمان والرئيس التركي على إقرار الاتفاقية، وسيتم تنفيذ مركز بحثي مشترك مقره في بغداد كما أنَّ هناك بروتوكولاً مشتركاً لإطلاقات مياه عادلة في نهر دجلة»[1].

وزير الموارد المائية العراقي أكد إنَّ العراق وقع مذكرة تفاهم مع تركيا تعطي حصة عادلة ومنصفة من نهرَي دجلة والفرات (AA)

وبرغم تحقيق بغداد تقدماً بالحوار مع أَنقرة في هذا الإطار فإنها تواجه عثرات في المفاوضات مع طهران. واشار الحمداني، إنَّ «بلاده تتعاون بشكلٍ «كبير» مع تركيا في ملف المياه، بخلاف إيران التي تتخذ «إجراءات أحادية الجانب» في هذا المجال برغم أَنَّ وزارته استنفدت كل خياراتها السياسية والدبلوماسية مع الجانب الإيراني[2] لإنهاء أزمة قطع المياه عن (42) نهراً، متهماً إياها بمخالفة المواثيق الدولية، بتحويلها مجاري الأنهار إلى الداخل الايراني وقطعها عن العراق، وقد تأَثرت محافظة ديالى بذلك أكثر من غيرها ذلك؛ لان كل روافدها تأَتي من إيران. فضلاً عن قيامها بتغيير مجاري الأَنهر إلى داخل إيران سواءً الزاب الأَسفل أَو نهر سيروان والكارون والكرخة وهي بذلك خالفت كل المواثيق الدولية وبالتالي سنعاني جراء ذلك من الشحة ومن الفيضانات أيضاً لأنها ستذهب معظمها إلى الأَراضي الإيرانية»[3]. وحذر وزير الزراعة العراقية (محمد كريم الخفاجي)، في وقت سابق، من احتمال تسبب شح المياه بانهيار الأَمن الغذائي في البلاد، موضحاً أنَّ (90%) من الإيرادات

(1) نقلًا عن: شفق نيوز، العراق يقاضي إيران في المحكمة الدولية ويؤكد تركيا شاركتنا الضرر بشح المياه، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://shafaq.com/ar/29-11-2021.

(2) وسام الملا، الموارد: قطع وارادات المياه القادمة من إيران إلى العراق بشكلٍ كامل، وكالة الانباء العراقية (واع)، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.ina.iq/139388--.html24-10-2021.

(3) TRT عربي، أزمة المياه: وزير عراقي.. تركيا تقاسمت الضرر معنا وسنرفع دعوة بحق إيران، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.trtarabi.com/now.30-11-2021.

المائية تأَتي من تركيا، مقابل (10 %) من إيران[1] وهذا ما جسد دافعاً لوزارة الموارد المائية إلى الطلب من وزارة الخارجية بتدويل ملف أزمة المياه مع إيران ورفع دعوى لدى محكمة العدل الدولية ومنظمات حقوق الإنسان على إيران لأن المياه حياة المواطنين، بعد رفض الأَخيرة كل الدعوات العراقية التي وجهت لها للجلوس على طاولة الحوار من أجل مناقشة أزمة شح المياه، مشترطةً اعتراف مسبق من بغداد باتفاقية الجزائر مقابل قبولها لهذه الدعوات والتفاوض. واتفاقية الجزائر وقعت بين العراق وإيران في 6 آذار (مارس) 1975، وتضمنت مجموعة من البنود والفقرات، من أَهمها تقاسم شط العرب بين الدولتين، واحتوت على بروتوكولات لتنظيم عملية توزيع المياه القادمة من الأَراضي الإيرانية باتجاه العراق[2].

وإضافة إلى إهمال الحقوق المائية فإنَّ العراق يمتلك وسيلة ضغط اقتصادية لم يتم تفعيلها حتى الآن بشكلٍ يدفع كلاً من الحكومتين التركية والإيرانية إلى تغيير مواقفهما نحو الاعتراف بحقوقه المائية. وتتمثل هذه الوسيلة في كون العراق أَحد أَهم الأَسواق الخارجية للصادرات التركية والإيرانية[3]، غالبيتها سلع استهلاكية كالأَغذية والألبسة. إذ أَنَّ (5.4) من واردات تركيا تأتي من العراق ونحو (4 %) من صادراتها تذهب إلى السوق العراقية الواعدة والتي تعد من أَكبر أَسواق العالم العربي. وبالنسبة إلى إيران فإنَّ العراق شكل متنفساً تجارياً كبيراً لها خلال السنوات الماضية على ضوء العقوبات الغربية التي تم فرضها على طهران[4].. ويمكن للعراق أَنَّ يستخدم هذا الملف للضغط بهدف مراعاة مصالحه وحقوقه المائية التاريخية.

11-7: التقارب العراقي مع مصر والأَردن

بعد انتهائه من الحرب على ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية «داعش»، وحاجته للانفتاح أَكثر على محيطه العربي والإقليمي، يتطلع العراق لتنويع علاقاته الدبلوماسية، والتركيز على الجوانب الاقتصادية، وإعادة الإعمار، وتأَهيل البنية التحتية، والتوسع في جذب الاستثمارات الخارجية بمجال الطاقة[5]. وتسعى حكومة مصطفى الكاظمي، الى الابتعاد عن سياسة المحاور، في ظل الاستقطابات الدولية والإقليمية، التي تشهدها منطقة الشرق الأَوسط، وهذا سيصب في مصلحة الشعب العراقي، واستعادة سلطة الدولة على القرار الأَمني والسياسي والاقتصادي[6].

(1) نقلًا عن: براء الشمري، أَزمة المياه في العراق: تفاهمات مع تركيا وتوجه للتدويل مع إيران، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/economy/25-10-2021.

(2) نقلًا عن: محمد الشمري، لمواجهة شحة المياه.. جهود لاستخلاص حصص العراق المائية من مصادرها في تركيا وإيران، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/politics/2021/10/6

(3) Al-Ansari N.A. and (others), Climate Change and Future Precipitation in Arid Environment of Middle East: Case study of Iraq», J. Environmental Hydrology, No.25, Paper 3, 2017, P. 1422-.

(4) دويتشه فيله، تحليل: ماذا سيحل باقتصاد العراق بدون دجلة والفرات؟، مصدر سبق ذكره.

(5) للاستزادة عن هذا الموضوع ينظر: مروان سالم العلي وفايق حسن جاسم الشجيري، علاقات العراق الدولية2020، في: حسن لطيف الزبيدي وأحمد سامي المعموري ومقدام عبد الحسن الفياض (محررين)، العراق2020، التقرير الاستراتيجي لمركز الرافدين للحوار، النجف الأَشرف،2021، ص157-188.

(6) نقلًا عن: رائد الحامد، آفاق التقارب بين مثلث العراق والأَردن ومصر (تحليل)، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/20-10-2020.

وفي مسعى لإيجاد تفاهمات بين الدول الثلاث (العراق ومصر والأردن) قد تصل إلى تحالف جديد، عقدت قمة عربية ثلاثية، جمعت الرئيس المصري (عبد الفتاح السيسي)، ورئيس الحكومة (مصطفى الكاظمي)، والملك الأردني (عبد الله الثاني)، ببغداد، يوم الأحد 27 حزيران (يونيو) 2021 في لقاءٍ تاريخي، وسط حديث عن تحالف اقتصادي في توقيت مهم تواجهه المنطقة العربية. وهي المرة الأولى التي يزور فيها رئيس مصري العراق منذ 31 عاماً، والتي جاءت لبحث سبل التعاون والتنسيق والتكامل الاستراتيجي بين البلدان الثلاث. قال الرئيس المصري إنَّ بلاده تتطلع إلى تدشين مرحلة جديدة من التعاون البناء سواءً في الإطار الثنائي أَو الثلاثي، والانطلاق سوياً نحو آفاق واسعة من الشراكة الاستراتيجية الممتدة تهدف بالأَساس لتعزيز العمل العربي المشترك، وذلك في إطار مستدام من التكامل الاقتصادي والتعاون الاستراتيجي، خاصةً في ظل التحديات المشتركة التي تواجه الدول الثلاث[1]. وذكر بيان للرئاسة المصرية أن القادة الثلاث ناقشوا في الاجتماع عدداً من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك فيما يتعلق بشؤون المنطقة، ومنها المستجدات في القضية الفلسطينية ومكافحة الإرهاب والتعاون الاقتصادي. وقال البيان: «تم التوافق بين القادة الثلاث حول أَهمية العمل المكثف للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة في إطار الحفاظ على وحدة واستقلال دول المنطقة وسلامتها الإقليمية» من جانبه، قال مصطفى الكاظمي إن عقد القمة العراقية الأَردنية المصرية في بغداد إنعطافة تاريخية خطيرة في ظل تحديات وباء كورونا والظروف الاقتصادية الصعبة في العالم ومكافحة الإرهاب[2].

ويعود مشروع التقارب بين البلدان الثلاث إلى آذار (مارس) 2019، عندما عقد اللقاء الأَول بين قادة الدول الثلاثة في القاهرة، بمشاركة الملك عبد الله الثاني، والرئيس السيسي، ورئيس الحكومة آنذاك، عادل عبد المهدي. ثم تلتها قمة نيويورك في أيلول (سبتمبر) من العام نفسه، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي 25 آب (أغسطس)، استضافت العاصمة الأَردنية، عمّان، قمةً ثلاثية، للمرة الثالثة على هذا المستوى[3].

فلماذا تعاود الدول العربية الثلاثة المحاولة من جديد بقمة رابعة؟ ولماذا في هذا الوقت؟ وإلى أَي حد يمكن لها أنَّ تنجح في تحقيق «الاندماج الاقتصادي» المأمول، أَو بناء كتلة عربية محورية جديدة؟

لا يخفى على أحد أن التأزم يجمع الدول الثلاثة؛ تأزم متعدد الأَوجه ودرجات الإلحاح، فهو اقتصادي وسياسي على السواء. ولكن أزمات الدول الثلاث لم تصل بها إلى حالة الشلل والانهيار. الدول الثلاث متأزمة، ولكنها لا تزال متماسكة وقادرة على المبادرة، بغض النظر عن الآفق المتوقع للمبادرة. من هنا ولدَّت إرادة الفعل، من ناحية، والسعي إلى مستوى أَعلى من التعاون والتقارب، من ناحيةٍ أخرى[4].

(1) دبي- العربية نت، العراق ومصر والأردن يؤكدون على التنسيق بشأَن استقرار المنطقة، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/2021/06/27

(2) نقلًا عن: عراقيين رويترز، تحالف جديد؟ زعماء مصر والعراق والأردن يتوافقون على تعزيز التعاون، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.dw.com/ar/27-06-2021.

(3) سلام زيدان، قمة عمّان الثلاثية.. هل يستفيد العراق من الشراكة الاقتصادية مع مصر والأَردن؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/8/30

(4) الجزيرة - مركز الجزيرة للدراسات، مثلث مصري أَردني عراقي: إحياء محور عربي في ظروف مغايرة، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://studies.aljazeera.net/ar/article/5056.06-07-2021.

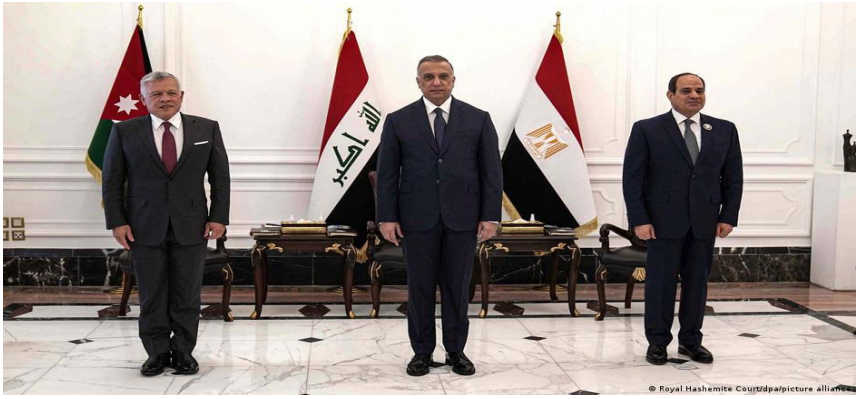

ولا شك إنَّ التقارب المصري- العراقي- الأَردني هو محاولة جادة لإيجاد أَرضية للتلاقى بين ثلاث دول لها مصالح مشتركة ورؤى متناغمة، بحيث لو نجحت في تحقيق هذا الهدف لكان ذلك إنجازاً كبيراً يحسَب لها، لكن التقارب الثلاثي ليس تحالفاً[1].

ويأخذ الجانب الاقتصادي، الحيز الأكبر من مباحثات القمة الثلاثية، إذ أن هذه الدول تعاني من أزمات ومشاكل اقتصادية متراكمة. وهذا ما أوضحه الكاتب والمحلل السياسي المصري (أحمد حسن)، بقوله إنه «يمكن تسمية قمة بغداد بقمة الدول المأزومة، التي تبحث الخروج من أزماتها الداخلية، والخارجية، اقتصادية، وسياسية، ومجتمعية؛ بعقد قمة واتفاقيات لإيهام شعوبها بوجود بصيص أمل. وأوضح أنَّ «مصر تواجه غضباً شعبياً مع أزمة سد النهضة، وتزايداً لمعدلات البطالة، وارتفاعاً بتكاليف المعيشة، وعجزاً بترولياً بالزيت الخام نحو (136) ألف برميل يومياً، وتبحث عن دولة تبيعها الخام بثمن تفضيلي آجل، بعد رفع السعودية والإمارات دعمهما، فمصر تأمل أيضاً أنَّ تجد بالعراق السوق الواعد لاستيعاب منتجات مصرية كثيرة»، لافتاً إلى «معاناة العراق من عجز كبير بالكهرباء بنحو (26.5) ألف ميجاوات، وأنها تريد استيراد جزء من فائض الكهرباء المصرية؛ لتخفيف أزمة المدن العراقية لتردي محطات توليد الكهرباء»... وألمح إلى إنَّ «العراق يعاني كذلك من زيادة نفوذ الفصائل المسلحة العراقية، وتحديها لسلطات رئيس الوزراء والجيش، ويشهد تزايداً بالغضب الشعبي لتفشي الفساد وسوء الأحوال المعيشية، بجانب مشكلاته مع تركيا. وحول الأردن، قال أحمد حسن: «لا يخفى على أَحد تزايد أَزماتها الاقتصادية لرفع السعودية والإمارات مساعداتهما بعد إعلان عمان رفضها (صفقة القرن)، التي أعلنها الرئيس الأَمريكي السابق دونالد ترامب، كما تعاني الأَردن من خلافات داخل الأَسرة الحاكمة. لذا جاء الجانب الاقتصادي في اللقاء الثلاثي ليقوم بالشروع بوضع آليات تكامل الربط الشبكي للطاقة الكهربائية، ومد خط أنابيب نفط من العراق عبر الأَردن إلى مصر، مع طريق بري موازٍ لنقل البضائع والسلع بين الدول الثلاث مقابل تزويد العراق والأردن بالطاقة الكهربائية والغاز المصري[2]. ومن هنا

(1) نيفين مسعد، تقارب مصر والعراق والأَردن: نظرة واقعية، الأَهرام اليومي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://gate.ahram.org.eg/daily/News/203497/776634/4/ %82% D9 %

(2) محمد مغاور، ما مكاسب مصر والأَردن والعراق من مشروع «الشام الجديد»؟، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://arabi21.com/story/1368614/29-06-2021.

تحتاج كل دولة من الدول الثلاثة، إلى الدولتين الأخريين، اقتصادياً، وإلى مساندة ودعم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وإذا نجحت هذه القمة الثلاثية وصمدت قد ينتج عنها اتفاقيات وصفقات متكافئة بين هذه الدول، بتصدير القاهرة فائض الكهرباء عبر خط الربط الكهربائي الواصل للأَردن وسوريا، وبالمقابل تستورد من بغداد النفط الخام بسعر تفضيلي، فيما تطمع مصر أن تجد شركاتها موطئ قدم لها بإعادة إعمار العراق. ومن جهتها تطمع الأَردن أيضاً بمزيد من الغاز والكهرباء المصرية، والنفط الخام العراقي؛ لتحقيق الاكتفاء من المنتجات النفطية، وتعويض ما كان يتحصل عليه من الرياض وأَبو ظبي.

أَما الجانب السياسي، فقد يكون التعبير عن مواقف مشتركة بالملفات الإقليمية، مثل التدخلات الإيرانية في ملفات العراق وسوريا وليبيا، هو الأَقل اهتماماً، ولم يعبَّر عنه في البيانات المشتركة بشكلٍ واضح وصريح، بل اكتفت بصياغات عمومية لا تشير إلى أَي طرف آخر. فالنظام المصري، قد تكون لديه رغبة بتبني موقف «عراقي أَردني» مشترك، من الحرب الأَهلية في ليبيا، لكن العراق على الأَقل لا يمكنه أَنَّ يتبنى موقفاً مناهضاً لتركيا، التي تنسق معه في إطار تخليصه من تواجد ونفوذ «حزب العمال الكردستاني». ويأَتي موقف العراق من تركيا، في سياق استراتيجية أوسع، يتبناها الكاظمي باستعادة فرض سلطة الدولة على كامل التراب الوطني، حيث أَنَّ لـ «حزب العمال الكردستاني» مناطق نفوذ في محافظات إقليم كردستان، ونينوى التي يتبع لها قضاء سنجار. ويسيطر أيضاً على أجزاء واسعة من القضاء، والمناطق المجاورة له، وصولاً إلى جبال قنديل في محافظة أربيل شرقاً، ومحافظة الحسكة السورية غرباً. أَما على الجانب الجغرافي، فتشكل الأَردن نقطة تواصل بري، لا بديل عنها بين العراق ومصر[1].

ولا يزال العراق بحاجة لمساعدات خارجية في إعادة الإعمار، وفرض سلطة الدولة، واسترداد قرارها، ووقف التدخلات الخارجية، ونزع أسلحة الجماعات التي تعمل خارج نطاق الدولة. وقد لا يكون لمصر أَو الأردن، اللتان تعيشان ظروفاً اقتصادية متأزمة بشكلٍ أَكبر من العراق، ما يكفي من الإمكانيات والقدرات لمساعدته في مجمل أَزماته، التي تمثل في معظمها أزمات اقتصادية لكن يمكن لهما، أَنَّ يسانداه سياسياً، في سعيه لمنع التدخلات الخارجية، عبر جامعة الدول العربية، حيث تتمتع مصر بدور فاعل يقترب من السيطرة على قرار الجامعة، وتوجيهه بما يتفق مع سياساتها الخارجية، ومواقفها سواءً من تركيا أَو إيران[2]. كما ويسعى العراق من هذا التقارب الثلاثي إلى تحقيق تقارب بين حلفاء الولايات المتحدة الأَمريكية في الشرق الأوسط، أَي السعودية والأردن ومصر، ويدعم أيضاً عودة سوريا إلى الجامعة العربية. وقال المحلل السياسي (إحسان الشمري) لــ (فرانس برس) إنَّ العراق يسعى من القمة الثلاثية إلى «تثبيت سياسته الخارجية فيما يرتبط بالمحيط والمنظومة العربية وتعويض ما يمكن أَنَّ يكون ورقة ابتزاز من قبل دول إقليمية...». واعتبر أَنَّ هذه القمة أيضاً «رسالة إلى الولايات المتحدة أَنَّ العراق لن يكون أحادي العلاقة مع إيران على حساب الدول الأخرى»[3].

(1) رائد الحامد، آفاق التقارب بين مثلث العراق والأَردن ومصر (تحليل)، مصدر سبق ذكره.

(2) المصدر نفسه.

(3) نقلًا عن: عراقيين رويترز، تحالف جديد؟ زعماء مصر والعراق والأردن يتوافقون على تعزيز التعاون، مصدر سبق ذكره.

وأعلن البيان الختامي لقمة بغداد، تأكيد قادة الدول الثلاثة على التنسيق بشأنَّ استقرار المنطقة. والتمسك بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، والتنسيق الاستخباراتي بين الدول الثلاثة لمكافحة الإرهاب، ومواصلة التعاون والتنسيق حول عدد من الملفات الإقليمية[1] كالملف السوري والليبي وكذلك اليمني والفلسطيني، وعلى صياغة رؤية مشتركة حول هذه القضايا لإيجاد حلول لها، والتوصل إلى تسوية سياسية شاملة في إطار الحفاظ على وحدة واستقلال دول المنطقة وسلامتها الإقليمية، والحفاظ على الأمن المائي العربي. وأشار البيان إلى البدء بتنفيذ مشروع المدينة الاقتصادية العراقية-المصرية-الأردنية[2].

وعلى الرغم مما ذكر أعلاه، فأنه من الصعب القول؛ إنَّ الشراكة بين الدول الثلاثة، يمكن أنَّ تشكل محوراً فاعلاً في التغيرات الجيوسياسية بالمنطقة، برغم أنَّ مصر سعت خلال العامين الماضيين لزيادة تأثيرها في ليبيا والبحر الأبيض المتوسط والصراع الفلسطيني الصهيوني، وهي ملفات في عمومها لا تهم العراق أو الأردن، عدا الملف الفلسطيني. وفي قراءة لتوازنات القوى الإقليمية الفاعلة في المنطقة، قد لا نجد أي وجود لدور عربي إقليمي فاعل، في مقابل وجود ثلاث قوى إقليمية فاعلة ومؤثرة في ملفات المنطقة: إسرائيل وإيران وتركيا، إضافة إلى النفوذ والتدخل الدولي من قبل الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا. لذلك، لا تبدو الدول الثلاث تمتلك ما يكفي من القدرات، لتشكيل تحالف أو تكتل قوي وفاعل في المنطقة. فالتعقيدات التي تحيط بدوافع وأهداف الدول الثلاث ومقدراتها من مشروع التحالف أدت في النهاية إلى صدور بيان مشترك هزيل عن لقاء بغداد، لا يتناسب وحجم التصريحات والتوقّعات التي سبقت اللقاء وأحاطت به. فإلى جانب دعوة إسرائيل لاختيار نهج السلام، ودعم مصر في موقفها من سدّ النهضة الإثيوبي، وإعلان عزم الدول الثلاثة على التوجّه نحو إقرار حرية حركة العمالة والسياحة بينها، كانت نتيجة اللقاء الملموسة الوحيدة الاتفاق على ربط شبكات إمداد الكهرباء بينها. ولكن إنجاز ربط الشبكات الكهربائية سيحتاج ثلاث سنوات، على الأقل، ولا أحد يعرف ما يمكن أنَّ تأتي به السنوات المقبلة على صعيد ديناميات السياسة المحلية والإقليمية للدول الثلاث.

بيد أنه في كل الأحوال، يمكن القول؛ إنه تكتل سياسي ثلاثي، يعتمد أساساً على الجوانب الاقتصادية، ويعطيها الأولوية في التنسيق والمباحثات المشتركة. لكن هذا لا ينفي حقيقة أنَّ هناك جهد ثلاثي، للاتفاق على مشتركات ومواقف محددة من مجمل التحولات الجيوسياسية، التي تعيشها المنطقة، والصراعات والحروب الداخلية، التي تحولت في معظمها إلى حروب بالوكالة، وتصفية حسابات لأطراف خارجية.

11-8: جدل التطبيع: مؤتمر أربيل وبيع نفط الإقليم إلى إسرائيل

لا يزال ملف المؤتمر الذي عقد في مساء يوم الجمعة 24 أيلول (سبتمبر) 2021 في مدينة أربيل عاصمة اقليم كردستان وحمل أسم «السلام والاسترداد»، والذي دعا فيه أكثر من (300) عراقي بمن فيهم شيوخ عشائر

(1) نقلًا عن: إذاعة bbc، قمة بغداد: قادة العراق ومصر والأردن يؤكدون على التعاون والتنسيق المشترك بين بلدانهم، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast.27-06-2021.

(2) نقلًا عن: إذاعة RT، بيان للرئاسة المصرية حول تفاصيل القمة الثلاثية بين مصر والعراق والأردن في بغداد، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://arabic.rt.com/middle_east/27-06-2021.

من الطائفتين السنية والشيعية إلى تطبيع العلاقات بين العراق وإسرائيل، يثير ردود فعل غاضبة في العراق[1]. وأقيم المؤتمر برعاية منظمة أَمريكية وهي «مركز اتصالات السلام» الذي يتخذ من نيويورك في الولايات المتحدة مقراً له، ويعمل من أجل تعزيز التواصل بين العرب والإسرائيليين، وحماية الناشطين الداعمين للتطبيع مع إسرائيل. ووفقاً لموقع المركز على الإنترنت، فإنَّ مؤسسه هو الخبير الأَمريكي من أَصل يهودي عراقي) جوزيف براودي(، الذي يتمحور مشروعه الفكري، بحسب سيرته في الموقع، حول احتواء معاداة إسرائيل في الخطابات الإعلامية والدينية والتعليمية في الشرق الأَوسط[2].

غير أَنَّ رد السلطة الاتحادية العراقية لم يتأَخر، إذ أَعربت الحكومة عن رفضها «القاطع» للاجتماعات التي وصفتها بأنها «غير قانونية». فيما قالت الرئاسة العراقية إنها تؤكد «موقف العراق الثابت والداعم للقضية الفلسطينية وتنفيذ الحقوق المشروعة الكاملة للشعب الفلسطيني، وتجدَّد رفض العراق القاطع لمسألة التطبيع مع إسرائيل»، واعتبرت المؤتمر محاولة لتأَجيج الوضع العام واستهداف السلم الأَهلي. وأَضاف البيان الصادر عن المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء، إنَّ «طرح مفهوم التطبيع مرفوض دستورياً وقانونياً وسياسياً في الدولة العراقية[3]. ومن جهته أَصدر القضاء مذكرات اعتقال جديدة بحق ثلاثة أَشخاص، منهم رئيس حركة «صحوة أَبناء العراق»، (وسام الحردان)، والنائب السابق (مثال الأَلوسي)، ومديرة الأَبحاث في وزارة الثقافة ببغداد (سحر كريم الطائي). وكان لعدد من الشخصيات في كردستان العراق لهم علاقات مع إسرائيل، التي كانت من الداعمين لإنشاء دولة كردية. وكانت العلاقات بين إسرائيل والمجتمع الكردي أَفضل حالاً بكثير من العلاقات مع المجتمعات العربية؛ لكنها المرة الأَولى التي يتم فيها تنظيم مؤتمر يحضره (300) ضيف من عدة محافظات عراقية.

(1) BBC، مؤتمر أربيل: من يقف خلف «دعوة التطبيع» في مؤتمر عقد في كردستان العراق؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/inthepress-58708316.27-09-2021.

(2) دبي- الشرق، من هم المشاركون في مؤتمر التطبيع مع إسرائيل بأربيل؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://asharq.com/ar/2iTjFC6J2bdgalkTvNfboj-26-09-2021.

(3) تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/ inthepress-58708316.27-09-2021.

وأوضح (وسام الحردان)، الذي تلا كلمةً في المؤتمر، أنه لم يدع إلى التطبيع، بل تساءل عن إمكانية عودة اليهود العراقيين، ومنح جميع العراقيين من مختلف الديانات، بما فيهم اليهود، جنسياتهم المصادرة منهم، فنحن مع السلام والأَمان والاستقرار والاستثمار». وكان الحردان قد نشر في وقتها مقال على صحيفة «ذا وول ستريت جورنال» بعنوان «العراق يجب أَنَّ ينضم إلى اتفاقيات أبراهام»، قال فيه بشكلٍ واضح: «ندعو إلى تطبيعٍ كامل للعلاقات مع إسرائيل وتبني سياسة جديدة للتنمية والازدهار»، متابعاً أَنَّ المجتمعين في المؤتمر اتخذوا الخطوة الأولى بهذا اللقاء، وستكون الخطوة الثانية هي محادثات مباشرة مع الإسرائيليين، لافتاً إلى أنه لا توجد قوة محلية أَو أَجنبية ستمنعهم من التقدم إلى الأَمام[1].

وجاء في البيان الختامي للمؤتمر الذي قرأته (سحر الطائي) مديرة الأَبحاث في وزارة الثقافة ببغداد، «نطالب بانضمامنا إلى اتفاقيات ابراهيم (أبراهام)، وكما نصت الاتفاقيات على إقامة علاقات دبلوماسية بين الأَطراف الموقعة ودولة إسرائيل، فنحن أيضاً نطالب بعلاقات طبيعية مع إسرائيل وبسياسة جديدة تقوم على العلاقات المدنية مع شعبها بغية التطور والازدهار»، وقعت «اتفاقات أبراهام» برعاية واشنطن في أيلول (سبتمبر) 2020 لتطبيع العلاقات بين إسرائيل والإمارات والبحرين، ومن ثم مع المغرب والسودان. وقالت الطائي التي كانت من المتحدثين خلال المؤتمر «لا يحق لأي قوة، سواء أكانت محلية أم خارجية، أَنَّ تمنعنا من إطلاق مثل هذا النداء»[2].

ونشرت مواقع عراقية أَنَّ الهيأة التأَسيسية لـ»صحوة أَبناء العراق» قررت إقالة الحردان من منصبه، فيما قررت وزارة الثقافة والسياحة والآثار تشكيل لجنة تحقيق بشأَنَّ مشاركة سحر كريم الطائي، التي تعمل في الهيأة العامة للآثار والتراث. ومما جاء في كلمة سحر كريم الطائي: «نمد أيدينا للسلام لكل دول العالم. إنَّ إسرائيل دولة قوية وجزء لا يتجزأ من العالم ومن الأمم المتحدة. لن يهمل العراق هذه الحقيقة ولن يعيش في عزلة عن العالم ولن يكون تابعاً لأحد «.بدوره قال (مثال الآلوسي) إنه لم يكن حاضراً في هذا المؤتمر لوجوده خارج البلاد لأجل العلاج، لكنه انتقد بشدة مذكرات الاعتقال التي أَصدرها القضاء العراقي[3].

حاولت حكومة إقليم كردستان إخلاء مسؤوليتها عن المؤتمر، وقالت عبر بيان رسمي إنَّ الاجتماع نظّم دون علمها ولا موافقتها، وإنه لا يعبر عن موقفها، وأَنَّ «أَي موضوع أَو موقف أَو توجه مرتبط بالسياسة الخارجية هو من صلاحيات الحكومة الاتحادية وفقاً للدستور، وأَنَّ إقليم كردستان ملتزم في هذا تمام الالتزام بالسياسة الخارجية»، ودعت رئاسة الإقليم، كل الأَطراف والقوى السياسية، إلى «التعاطي مع الموضوع بصورة أَكثر هدوءً، وانتظار نتائج التحقيق الذي تقوم به وزارة الداخلية لحكومة إقليم كردستان»[4]، بيد أَنَّ العديد من الكتاب

(1) دويتشه فيله، مؤتمر اربيل للتطبيع مع إسرائيل.. لماذا أثار كل هذا الجدل؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.dw.com/ar/.28-09-2021.

(2) فرانس24، تحت عنوان «السلام والاسترداد».. مؤتمر في كردستان العراق يدعو إلى التطبيع مع إسرائيل، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.france24.com/ar/25-09-2021.

(3) إذاعة RT، سياسي عراقي لـRT: مؤتمر اربيل للسلام مع إسرائيل مدعوم من أَسماء كبيرة في بغداد، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://arabic.rt.com/middle_east/1276672-25-09-2021.

(4) إبراهيم صالح، أَربيل «تتبرأ» من مؤتمر دعا إلى التطبيع وتفتح تحقيقاً، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aa.com.tr/ar/25-09-2021.

يؤكدون على أن الإقليم في الحقيقة يتخذ موقفاً حيال إسرائيل يختلف عن ذلك الذي تتبناه الحكومة الرافضة للتطبيع، فخلال العقود الأَخيرة، زار العديد من قادة كردستان إسرائيل ودعا السياسيون الأَكراد علانيةً إلى التطبيع معها[1].

وقد أظهر مؤتمر أَربيل الكثير من الآمال الكامنة في نفوس الإسرائيليين بشأنَّ العراق وانتزاع التطبيع الغالي منه، فقد غرَّد رئيس الوزراء (نفتالي بينيت) بعد المؤتمر مباشرةً قائلاً: إنَّ «مئات الشخصيات العامة العراقية، من السّنة والشيعة، اجتمعوا أمس للدعوة إلى السلام مع إسرائيل.. هذه دعوة تأَتي من أَسفل لا من أعلى، من الشعب لا الحكومة.. الاعتراف بالظلم التاريخي الذي تعرَّض له يهود العراق مهم بشكلٍ خاص.. دولة إسرائيل تمد يدها بالسلام». كما صرَّح وزير الخارجية الإسرائيلي (يائير لابيد) عقب المؤتمر بأنَّ «الحدث في العراق مصدر أَمل وتفاؤل، فإسرائيل تبحث دائماً عن طرق لتوسيع دائرة السلام»[2].

ولاشك إنَّ المحاسن الوحيدة لمؤتمر أَربيل هي ما أَظهره من رفض شعبي عارم لمثل هذه الخطوة، وذلك برغم كل ما يعانيه المواطنون من بؤس وشقاء وتردٍ في مجمل أَوضاعه المعيشية، وكل ما قيل ويقال عن أنَّ التطبيع مع دولة الاحتلال قد يسهم في تحسين هذا الواقع، بيد أَنَّ ذلك لم يحدث، وأثبتت الضجة التي تلت مؤتمر أربيل أَنَّ ثوابت العراق القومية لن تمَسَّ بسهولة، من جهة السّنة أَو الشيعة على السواء.

ومن جهةٍ اخرى؛ تواجه الحكومة اتهامات من أعضاء كتل وأَحزاب سياسية، تتعلق بتجميدها لملف التحقيق بوصول النفط العراقي إلى الأراضي الفلسطينية لصالح الاحتلال الإسرائيلي، من خلال عمليات تصدير النفط من إقليم كردستان، عبر الموانئ التركية[3]. وفي جديد الملف، أعلن عضو البرلمان عن محافظة البصرة، عدي عواد، أنه «حصل على وثائق رسمية من وزارة النفط وشركة تسويق النفط (سومو) تؤكد وصول النفط العراقي

(1) إذاعة BBC News عربي، التطبيع: جدل في العراق بعد دعوات لإقامة علاقات مع إسرائيل أثناء مؤتمر في اقليم كردستان، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/trending.25-09-2021.

(2) ميرفت عوف، الجائزة الكبرى.. لماذا تسعى إسرائيل لجذب العراق إلى التطبيع؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/midan/reality/politics/2021/10/20.

(3) زيد سالم، بيع النفط العراقي إلى إسرائيل: تلويح بتحرك قضائي، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/0-01-2022.

إلى الاحتلال الإسرائيلي، منوهاً إلى إنَّ «إقليم كردستان يبيع النفط خارج إطار شركة سومو، كما أَنه يقوم بالبيع بأسعار أقل من السوق العالمي، مشيراً إلى أَن لديه قوائم بأسماء وأرقام وتواريخ الناقلات التي كانت تنقل النفط العراقي إلى الكيان الصهيوني والذي بيع من قبل حكومة اقليم كردستان ومنذ سنوات وحتى هذه اللحظة» معلناً أَنه سيتجه إلى القضاء. وكانت قوى سياسية قد أعلنت نيّتها طرح قانون جديد يجرم كل أشكال التعامل مع دولة الاحتلال، في وقت يؤكد مسؤولون في مدينة أربيل عدم علاقة حكومة الإقليم بمآل النفط بعد تصديره من موانئ خارج البلاد[1].

في نهاية المطاف، لا يزال التطبيع من المحرمات سياسياً واجتماعياً في العراق، حتى مع وجود رغبة فيه لدى قطاعات محدودة من أبناء نظام ما بعد2003. وفي المقابل، يدرك الجميع الآن أنَّ إعادة تعريف العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية الكبرى بالنسبة لبغداد وأَربيل على السواء هو المفتاح الحقيقي لتدشين منظومة سياسية واقتصادية مستقرة ومزدهرة، وليس مغازلة إسرائيل.

11-9: أَجندة العام الجديد 2022

مشكلات العام القادم 2022

كان عام 2021 مشحوناً بالتوترات الحياتية والسياسية والصحية. كان عاماً تعيساً بالجائحة ومتحوراتها الكثيرة، والحروب والتهجير والفقر. ومن وجهة نظر الكثير من المحللين فإنَّ عام 2022 سيكون عام الأزمات القوية بين الأَحزاب التقليدية. والمزيد من الانقسام السياسي بينها بهدف السيطرة على مناجم السلطة والدولة. وما يقال عن انتهاء (داعش)، فهي نظرية سياسية واهمة وجاهلة في معرفة ما يخطط للعراق، وقد يكون عام 2022 هو عام المفاجآت لنشاطاته، وسيبقى ورقة لكل القوى بدون استثناء للتحكم بمسارات العملية السياسية للضغط والابتزاز[2]. والسؤال الذي يلوح في الآفق حول عام 2022، كما يعتقد، هو ما إذا كانت التركيبة السياسية العراقية الناشئة بعد الانتخابات البرلمانية المبكرة ستكون قادرة على تعزيز السيادة في سياق التنافس الجيوسياسي الحالي[3].

ويتطلع العراق إلى تخطي الأَزمات وأداء دوراً إقليمياً في المنطقة خلال العام 2022، على أَنَّ يتم البناء على الخطوات التي بدأَها في العام 2021. فهل تتحقق تطلعات بغداد في العام 2022؟.

بدايةً يبدو إنَّ العراق ما زال يواجه مجموعة من التحديات من بينها عودة تنظيم «داعش» الإرهابي خصوصاً في محافظة ديالى وكركوك وجبال حمرين والمنطقة الغربية في الأنبار وحتى في جنوب الموصل، وفي الوقت

(1) السومرية، بالوثائق: برلماني يكشف عن بيع كردستان للنفط العراقي إلى إسرائيل، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.alsumaria.tv/news/27-01-2022.

(2) هدى شاكر معروف، الميليشيات الموالية لإيران.. تحديات تواجه استقرار العراق، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://trendsresearch.org/ar/insight/25-02-2021.

(3) بندر الدوشي، توقعات2022.. العراق يكافح من أجل السيادة وسط شد حبال، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.alarabiya.net/arab-and-world/iraq/2021/12/27

نفسه، تمر البلاد بمرحلة انتقالية مهمة وبانتظار تشكيل حكومة أَغلبية وطنية، من أَجل الذهاب إلى عراق مستقل ومحايد بعيد عن الصراعات والحروب الإقليمية، وأَيضاً الصراعات السياسية والمذهبية[1]. فالسلطات الحكومية فشلت فشلاً ذريعاً في معالجة الملفات الداخلية بجميع مستوياتها، وأصبحت عبئاً على الشعب. إذ لا يمكن أَنَّ يلعب العراق دوراً محورياً في ملفات المنطقة لأَنه جزء من المشكلة لا الحل، لاسيما ملفات خطرة تنتظره في عام 2022 منها، «حزب العمال الكردستاني» في شمال البلاد، وملف جرف الصخر، وملف مخيمات النازحين. وهذا الوضع الخطير ينذر بتأخير انجاز ميناء الفاو الذي يؤَمل أَنَّ يوفر الآلاف من فرص العمل، لكن إلحاح إيران على الربط السككي سيدمر المشروع ويجعله خارج التغطية الفعلية، وسيعزل العراق عن المنفذ البحري الوحيد[2]. ولا شك؛ إنَّ ضعف التخطيط الاستراتيجي جسد وسيجسد تحدياً كبيراً وخطيراً وكابحاً أَمام بروز دولتنا كقوة مؤثرة وفاعلة على الصعيدين الاقليمي والدولي، ودليل ذلك هو إخفاق الحكومة ووزارة الخارجية في تحقيق العديد من الأَهداف الوطنية، وعلى رأَسها استعادة مكانة العراق في البيئتين الاقليمية والدولية[3]. فمن أَهم أَسباب ضعف السياسة الخارجية يعود إلى عدم ارتكازها على فلسفة وتخطيط استراتيجي واضحين ومتفق عليهما بين المؤسسات المختلفة. فضلاً عن الرؤية الضيقة التي تعمل من خلالها وزارة الخارجية والتي تحكمها مصالح آنية ومرحلية لتنظيم علاقات دولتنا مع الخارج. فمشكلة السياسة الخارجية بعد عام 2003 انها غدت جزءاً من لعبة سياسية تتبادلها الأَحزاب السياسية وفق قاعدة (انها الاجدر بهذه الوزارة) من الفئة الاخرى، ومن ثم بات القاسم الانتخابي وليس المهني هو المقياس لإدارة تلك السياسة، مما أدى إلى تغييب التوافق السياسي في صياغة القرار السياسي الخارجي وتبني رؤَية محددة تجاه التحديات المحيطة بدولتنا[4].كما أَنَّ هناك عوامل وأَسباب عديدة أَدت ولا زالت إلى هجر الخطط الاستراتيجية ونهايتها في العراق بعد صياغتها، ومن أَهمها أَنَّ أَغلب تلك الخطط الاستراتيجية هي دخيلة، وتم وضعها من أناس غير إكفاء وبتدخل خارجي، فضلاً عن ابتعادها عن الواقعية؛ فالكثير منها لم تنفذ بحكم أَنَّ الأَهداف الموضوعة فيها ليست متناسبة مع الإمكانيات والموارد المادية والبشرية[5].

كما أَنَّ غياب التوافقات السياسية الداخلية أَثرت وسوف تؤثر في موقفنا الخارجي من القضايا الاقليمية الراهنة وتطوراتها[6]. كما أَنه برغم الصراعات العديدة التي تشهدها البيئة الداخلية والخارجية، إلاَّ أَنَّ هناك صراعاً دائماً أَدى إلى بلورة توترات واضطرابات أَمنية وخلخلة في الأَدوار الاقليمية والتوسع الجغرافي، على نحوٍ أَفرز

(1) حول تنظيم داعش ينظر: باتريك كوكبيرن، داعش عودة الجهاديين، ترجمة ميشلين حبيب، دار الساقي للنشر، بيروت،2015. كذلك ينظر: هشام الهاشمي، عالم داعش: تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ط1، دار الحكمة للنشر، لندن،2015.

(2) SPUTNIK عربي، ما هي أَخطر الملفات التي تنتظر العراق في العام القادم2022، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: .https://arabic.sputniknews.com/29-12-2021

(3) مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأَمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد20، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت،2020، ص67.

(4) مجموعة من المؤلفين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام2014، المركز الديمقراطي العربي، برلين،2018، ص216.

(5) عصام بن يحيى الفيلالي (مشرفاً)، التخطيط الاستراتيجي للدول، سلسلة إصدارات نحو مجتمع المعرفة، الإصدار التاسع والعشرون، جامعة الملك عبد العزيز، مركز الدراسات الاستراتيجية، الرياض،2010، ص23.

(6) حيدر علي حسين، اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الاقليمية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد14، العدد61، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد،2018، ص ص13-14.

أَدواراً جديدة وتدخلاً في الشأن الداخلي[1]. ومن أَبرز التحديات التي ستواجه مخطط سياستنا الخارجية تكمن في البيئة الداخلية وغياب الاستقرار السياسي والمؤسساتي الداخلي بشكلٍ سيربك الخطاب العراقي خارجياً ويؤثر على رجاحته، ناهيك عن البيئة الخارجية والاجندات المتعارضة في ظل غياب متانة الاقتصاد الوطني، وغياب القوة العسكرية الضرورية لضمان الردع مع البلدان المجاورة[2].

استحقاقات العام القادم202

يذهب بعض الكتاب إلى أَنَّ «العراق أَمام استَحقاقات كبيرة ومهمة على مستوى صناعة القرار السياسي والحكومي وطبيعة التعامل مع التكليف بمهام مسؤَوليات إدارة الدولة»[3].

فمع نهاية العام 2021، يتطلع العراقيون لإنهاء وجود بؤر الإرهاب في البلاد، لاسيما بعد الانتصارات التي حققتها القوات الأَمنية ضد الخلايا النائمة، فضلاً عن العمليات النوعية التي نفذت بحق المطلوبين للقضاء. وكان رئيس الوزراء قد أَكد في وقت سابق؛ إنَّ عام 2022 سيكون عاماً مكملاً للقضاء على جميع بؤر الإرهاب في عموم البلاد، فيما أَشار إلى تطلعه أَنَّ يكون عام 2022 عاماً للسلام، وأَنَّ لا تؤثر الخلافات والمشاكل السياسية في العمل والواجبات في حفظ الأَمن والاستقرار[4].

فعلي الصعيد السياسي الخارجي، نجد أنَّ بغداد اليوم تمارس دوراً مهماً في المنطقة، ففي كانون الأَول (ديسمبر) 2021 كان وزير الخارجية العراقي في طهران لبحث التمهيد للحوار الأَمريكي الإيراني سواءً في بغداد أَو عبر القناة الدبلوماسية، كما يؤدي دوراً في تطبيع العلاقات الإيرانية السعودية، بالإضافة إلى لبنان ودعم قدراتها في الظروف التي تمر بها، فضلاً عن العلاقات الاستراتيجية مع الأَردن ومصر وعلاقات التعاون الاستراتيجية والاقتصادية مع السعودية ودول الخليج العربي، علاوة على العلاقات مع تركيا والتي أَصبحت العلاقات معها مهمة، كل هذا يمكن أنَّ يمنح العراق فرصة لممارسة دور مهم في علاقات التعاون الاقتصادي والسياسي والأَمني والحرب على الإرهاب، بجانب تطوير علاقات التعاون مع الولايات المتحدة الأَمريكية والاتحاد الأَوروبي وغيرها من الدول الصناعية المهمة[5].

(1) خضر عباس عطوان، مستقبل دور العراق السياسي الاقليمي، مجلة دراسات دولية، العدد33، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد،2007، ص158.

(2) أسامة مرتضى باقر، سياسة العراق الخارجية والجوار الاقليمي: مدخلات عدم الاستقرار وآليات التطبيع، مجلة العلوم السياسية، العدد52، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2016، ص110.

(3) العين الإخبارية، العراق.. تحولات سياسية كبرى في2022، بحث منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: .https://al-ain.com/article/iraq-future-change-forward-looking-vision.31-12-2021

(4) نصار الحجار، عام2022.. الطريق ممهد لإنجاز أَمني «كبير»، وكالة الأَنباء العراقية (واع)، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: .https://www.ina.iq/145120-13-12-2021

(5) طارق محمد ذنون، الدبلوماسية العراقية: نحو إدراك للفكر الاستراتيجي للقوى الفاعلة (U.S.A – إيران- تركيا)، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة: الدبلوماسية العراقية وأَثرها في علاقات العراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أَقامها مركز الدراسات الاقليمية بالتعاون مع كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل، 26 كانون الثاني2022.

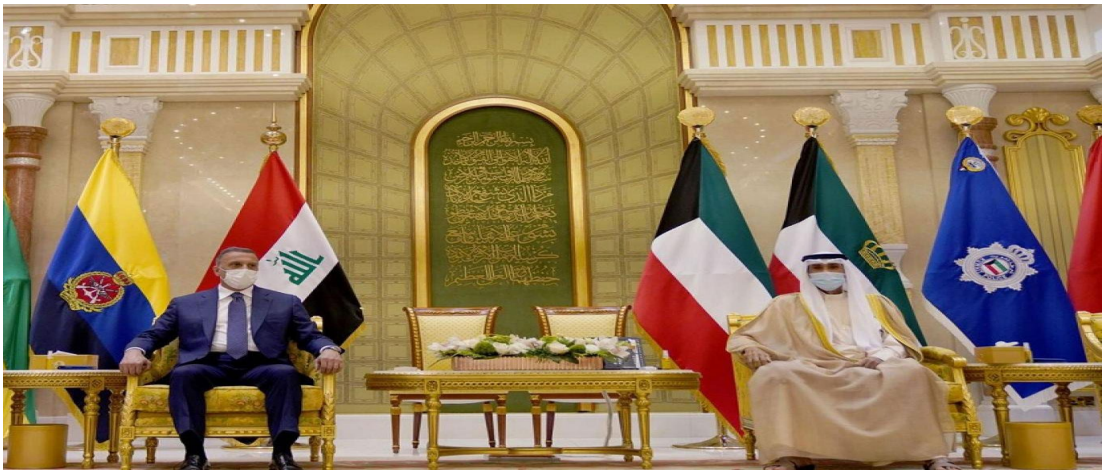

الكاظمي في الكويت.. تجاوز أثار الماضي والتطلع نحو مستقبل أفضل

ولكن برغم ذلك، وانطلاقاً من مركزية ومحورية المكانة العراقية الجيوسياسية ينبغي أَنَّ يكون الاداء الاستراتيجي في عام 2022 متوجهاً نحو إعادة ترتيب العلاقات مع بلدان المنطقة وتبني مواقف مطمئنة لتلك البلدان، ومواجهة جملة من التحديات في مقدمتها تحدي الاقتدار؛ فاستعادة المكانة والدور تتطلب توفر إمكانيات سياسية واقتصادية وعسكرية لدولتنا، ومن ثم مواجهة تحدي الاستمرارية. والتحدي الثالث ينبع من ضعف القدرة على الإدارة وتشابك المشكلات وتعقدها وعدم القدرة على لعب دور الموازن، وتحديات كهذه تتطلب قوة وإرادة وتماسك في القاعدة الاقتصادية وإلى الثقة الوطنية، فغياب تلك الضروريات الثلاثة تجعل العراق عاجزاً عن صون أَراضيه بوجه التهديدات الخارجية[1]. فالعراق دولة مهمة على صعيد الموارد والثروات والموقع الجيوستراتيجي للمصالح الدولية وغيرها، لذا عليه أنَّ يؤدي دور الحياد في علاقاته السياسية والاقتصادية وعلاقات التعاون مع دول الجوار، فليس له مصلحة في أنَّ ينحاز إلى إيران ضد تركيا والعكس أَو نحو السعودية ضد إيران، فالعراق يملك قدرات، وهذه القدرات يمكن استخدامها عبر الحياد، لضمان السلم والأَمن والتعايش بين الدول، هذه هي المبادئ الكبرى لميثاق الأمم المتحدة[2].

ومن هنا ينبغي من مخططي الاستراتيجية الأمنية العراقية التركيز على تعميق الاتصالات مع العمق العربي والاقليمي في مجالات التعاون العسكري والأمني والاستخباراتي عبر إبرام اتفاقيات أَمنية مشتركة بشكلٍ تكون ضامنةً لتحقيق الاستقرار الأمني لبلدنا وللدول المجاورة في مواجهتها للإرهاب[3] فالأَوضاع الجيوسياسية والاضطرابات الأَمنية التي يشهدها العراق لا تؤهله للانحياز لهذا الجانب أَو ذاك ضمن محاور التنافسات القائمة أَو التي ستنشأ. ومن هنا ينبغي السعي نحو المحافظة على بعض عناصر التوازن ومصادر القوة وأَوراق المناورة

(1) مروان سالم العلي، التحديات الاستراتيجية للأَمن الوطني العراقي في ظل المتغيرات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص69.

(2) المصدر السابق نفسه.

(3) مجموعة باحثين، العراق وعلاقاته الخارجية: الواقع والآفاق، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2012، ص ص77-78.

تجاه بلدان المحيط الاقليمي، والعمل على تصفير المشكلات وتجنب الخلافات معها. وهذا يحتم على صانع السياسة الخارجية التعامل مع إيران وفق أسلوب الندية والاحترام المتبادل، دون أي تجاوزات من أي طرف تجاه الآخر، ولكي يتم ذلك ينبغي عودة العراق إلى مكانته الطبيعية في النظام الاقليمي والدولي، كي تعي إيران حقيقة ثقله الاستراتيجي وحجمه، وينبغي عدم جعل بلدنا طرفاً أو ساحةً في أي صراع إيراني- خليجي- أمريكي، بل ينبغي التحرك على وفق مصالحنا الاستراتيجية لتبني الموقف الملائم تجاه صراع كهذا. كما يجب التعامل مع تركيا بشكلٍ يكون ضامناً للمصالح الوطنية، لا سيما فيما يخص زيادة حصة العراق من مياه نهري دجلة والفرات، وإنهاء أطماعها في بلدنا. فضلاً عن أَهمية دفع العراق إلى تفعيل مشاركته في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والديمقراطية، وتفعيل العلاقات العراقية مع القوى الكبرى المؤثرة وتعزيزها للإسهام في إعمار بلدنا[1].

وعلى الصعيد الاقتصادي؛ أَعلن البنك المركزي طي واحداً من أَكثر الملفات استنزافاً لاقتصاد العراق، بعد أَنَّ تم دفع التعويضات المالية التي أقرّتها الأمم المتحدة لصالح الكويت كافة بموجب القرار687 لعام 1991 بسبب حرب الخليج الثانية والبالغة (52 ملياراً و400 مليون دولار)، وسط تفاؤل بانتعاش اقتصادي وانفتاح على الاستثمار العالمي[2]. فنهاية ملف التعويضات معناه صدور قرار من مجلس الأَمن الدولي متوقع أَنَّ يكون بداية عام 2022 لإخراج العراق من مشاكل الفصل السابع بميثاق الأمم المتحدة، وحل جميع خلافاته في إطار الفصل السادس بالطرق الودية، والعودة إلى الحياة الاقتصادية الطبيعية والاندماج بالمجتمع الدولي»[3]. وأكد الخبير الاقتصادي (باسم انطون) لوكالة الأَنباء العراقية (واع)، إنَّ «إغلاق ملف تعويضات الكويت سيعيد الثقة بالعراق واستثماراته إضافة إلى تحسين صورته وسمعته بين دول عدة وشركات لخدمة أبناء البلد، فضلاً عن ثقة المواطنين الأجانب في العراق، وأنَّ التوجهات الحكومية بعد هذا الملف هو تأَسيس صندوق سيادي تودع به الـ(3 %) من حصيلة النفط التي كانت تذهب إلى الكويت والتي كانت تصل أَحياناً إلى ملياري دولار سنوياً، لاستثماره في الداخل والخارج وتكون نوعاً من المصدات تجاه الأَزمات الدولية التي تحل بالعراق بوصفه من الدول الريعية»[4]. ومن ثم إعادة دمج النظام المصرفي الوطني بالنظام المصرفي العالمي والإفادة من الوفرة المالية التي ستتحقق، ومن الضروري أنَّ تطلب الحكومة من مجلس الأَمن حماية الأَموال العراقية المودعة بالخارج بالمصارف العالمية.

وعلى الصعيد العسكري؛ اعتبر تقرير لموقع» وور اون ذا روكس «الأَمريكي المتخصص بالشؤون العسكرية، نشرته صحيفة شفق نيوز؛ انه عندما علق حلف شمال الأَطلسي (الناتو) مهمته التدريبية والاستشارية في العراق بعد مقتل قائد قوة القدس الإيرانية الجنرال (قاسم سليماني) في كانون الثاني (يناير) 2020، شهد الحلف بذلك

(1) أسامة مرتضى باقر، سياسة العراق الخارجية والجوار الاقليمي.، مصدر سبق ذكره، ص ص107-108.

(2) ليث الكاتب، العراق يسدد اخر فواتير غزو الكويت.. هل تفي «الأمم المتحدة» بوعودها؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://al-ain.com/article/iraq-compensation-kuwait-invasion-money

(3) نصار الحجار، مستشار الكاظمي يكشف مبالغ التعويضات المسددة للكويت ويحدد موعد إنهاء الملف، وكالة الأَنباء العراقية (واع)، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.ina.iq/140141--.html.02-11-2021

(4) علي الكرملي، بعد سداد ديون الكويت: ما الذي سيجنيه العراق اقتصادياً؟، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://7al.net/2021/12/23

أول اختبار واقعي له حول مشروعه الجديد في البلاد. فالناتو بحاجة إلى أنَّ يقرر ما إذا كان يريد الاستثمار في إقامة نفوذ سياسي فعال في الشرق الأوسط، أم أنه يريد أنَّ تقتصر مهمته على دور تقديم قدرات البناء التقنية. ففي 18 شباط (فبراير) 2021 أعلن الأمين العام لحلف الناتو (ينس ستولتنبرغ) موافقة وزراء دفاع الناتو على توسيع مهمة الحلف في العراق، وهي مهمة ستشمل التعاون مع عدد واسع من الوزارات وليس وزارة الدفاع فقط، ومن المرجح انها ستعمل خارج بغداد. فدول الناتو-بناءً على طلب الحكومة العراقية- ستزيد عدد الأفراد الذين تنشرهم من (500) إلى حوالي (4000) شخص لمهمات التدريب لدعم القوات العراقية في تصديها للإرهاب وكذلك نشرها خارج بغداد، والهدف هو منع عودة ظهور تنظيم «داعش»[1]. فمهمة الناتو هي الأولى من نوعها بمشاركة مكون مدني قوي يقدم أساساً استشارات على المستوى الاستراتيجي لوزارة الدفاع. وستشهد المهمة الموسعة للحلف زيادة في هذه العناصر المدنية. وسيكون النجاح على عاتق الحلفاء في الناتو لتقديم مدنيين ذوي مستوى عالٍ من القدرات للتعامل مع البيروقراطية المعقدة لوزارة الدفاع وربما وزارة الداخلية. واعتبر التقرير أنه من خلال الانفتاح على مهمة موسعة للناتو في العراق بوجوه أوروبية أكثر من الوجوه الأمريكية، فإنَّ رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي حاول التوصل إلى الهدف المزدوج المتمثل بتأكيد سيادة العراق بالتزامن مع تخفيض الوجود الأمريكي. كما أنه حاول جدياً الانخراط مع الدول المجاورة بما في ذلك إيران وتركيا والسعودية، لضمان دعم سياسي واقتصادي والعبور ما بين مخاطر المنطقة والتنافس الحساس. وبإمكان الناتو أنَّ يوفر للعراق بناء القدرات التقنية على شكل نشاطات تدريبية واستشارية، إلاَّ أنَّ هذا سيكون بلا فائدة إذا لم يتم تبسيطه في إطار استراتيجية متماسكة طورتها الحكومة العراقية ودعمها الناتو، وهي عملية شديدة الحساسية. وسيظل العراق نقطة تقاطع طرق للعديد من القضايا الاقليمية والدولية– العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران، وبين إيران وممالك الخليج، بالإضافة إلى الطموحات الاقليمية لتركيا. وفي هذا الإطار، ستؤدي مهمة الناتو دوراً في إصلاحات القطاع الأمني، وهو مجال مهم، لكن لا يمكن تحقيق ربح سريع فيه وهو مثير للاستقطاب الحاد في العراق. وإصلاحات كهذه، ليست الدواء الشافي للمشكلات البنيوية الأكبر[2].

ومع قيام التحالف الدولي بتخفيض تواجده ونشاطاته، فإنَّ مهمة الناتو المحدثة ستوسع نطاقها مبدئياً ودورها ضمن وزارة الدفاع لتشمل تقديم المشورة لتطوير السياسة والتخطيط والقيادة والحكم الرشيد. وفي المستقبل، وبناءً على طلب الحكومة، فإنَّ الناتو قد ينفذ أيضاً مهمات استشارة للشرطة الاتحادية التابعة لوزارة الداخلية والتي ظلت حتى وقت قريب تخضع للتدريب وتتلقى الإرشاد من الشرطة الإيطالية. وستنتقل قيادة مهمة الناتو في العراق من الدنمارك إلى ايطاليا في عام 2022، ما يعكس استعداد الدول الأوروبية الدائم لأداء ادوارها في تقاسم أعباء الحلف. أما اسبانيا التي تعد مساهماً أوروبياً رئيسا للتحالف المناهض لداعش، وتلعب

(1) الناتو يرفع عديد عناصره في العراق إلى أربعة الأف عسكري، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.dw.com/ar.

(2) شفق نيوز، استعراض للمخاطر والتحديات أمام حلف الناتو في العراق، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://shafaq.com/ar/01-04-2021.

كذلك ينظر: ستيفن بلاكويل، دور الناتو في العراق وسط تزايد اهتزاز ثقة الغرب في الشرق الأوسط، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://trendsresearch.org/ar/insight/23-03-2020.

بالفعل دوراً كبيراً في مهمات التدريب التابعة للناتو، ستكون في موقع ملائم لتولي دوراً قيادياً مستقبلاً. وفي ابتعاد عن الرئيس (دونالد ترامب)، فإنَّ إدارة (جو بايدن) كانت سريعة في تعزيز دور حلفاء الناتو وقيمة إطارات العمل المتعددة الأَطراف، بما في ذلك في العراق. ومع تراجع الحضور الأَمريكي، فإنَّ استعداد الدول الأَوروبية للتقدم من اجل ملء الفراغات العملانية المتوقعة، سيكون حيوياً بالنسبة إلى استدامة مهمة الناتو[1].

سبل مواجهة المشكلات والاستحقاقات

«سيكون عاماً مكملاً للقضاء على جميع بؤر الإرهاب في عموم العراق»، هكذا وصف رئيس الوزراء (مصطفى الكاظمي)؛ عام 2022، لعله يكون فاتحة خير لاستقرار البلد ودفعه نحو الأَمام. إذ صرح الكاظمي، في27 كانون الأَول (ديسمبر) 2021 خلال حضوره مؤتمر العمليات السنوي لقيادة العمليات المشتركة لعام 2021 بقوله: «نتطلع إلى أنَّ يكون عام 2022 عاماً للسلام، وأنَّ لا تؤثر الخلافات والمشاكل السياسية في عملكم وواجبكم في حفظ الأَمن والاستقرار، وأنَّ يكون اهتمامكم بأمن قواطعكم؛ وكلنا داعمون لكم»[2]. وعبر الكاظمي منذ الأَيام الأولى لتشكيل حكومته عن توجهات السياسة الخارجية العراقية ومبدأيتها انطلاقاً من الدستور في سياسة الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ونبذ سياسة المحاور والتكتلات والاستقطابات، فضلاً عن منع أَنَّ يكون العراق منطلقاً لتهديد دول الجوار أَو ساحة لتصفية حسابات الخصوم الاقليميين والدوليين. ويلاحظ من هذه المبادئ؛ إنَّ المحدد الجغرافي مَثَّل أَهم أَسس السياسة الخارجية والتي انطلقت من خصوصية الموقع الجيواستراتيجي للدولة[3]. فالقدرة على توظيف هذا الموقع وفق مصلحة الدولة والمصالح المشتركة مع البيئة الاقليمية والدولية تحقق المبدأَ المهم والأَساس وهو عنصر التوازن في التعاطي مع مختلف دول العالم. وهنا يكون العراق نقطة التقاء لدول الجوار ومن خلالها نحو البيئة الدولية الاوسع، بدلاً أَنَّ يكون نقطة صراع مصالح أَو ساحة مشكلات دولية[4].

ومن جهته دعا رئيس الجمهورية (برهم صالح) إلى تشكيل حكومة جديدة «قادرة على مواجهة التحديات»، وإقامة دولة مقتدرة محترمة بسيادة كاملة، وتسخر موارد البلد لخدمة الشعب، وضرورة إنهاء الأَزمات التي استحكمت بالمنطقة، لكونها حاجة ملحة ومصلحة مشتركة للجميع»[5].

وعلى الرغم من التحديات السياسية والاقتصادية التي يواجهها العراق في الوقت الراهن، ثمة ثلاثة مجالات للتركيز يمكن أَنَّ تساعد على تحقيق تنويع النشاط الاقتصادي، والنمو، والاستقرار[6]:

(1) المصدر نفسه. كذلك ينظر: إذاعة بغداد اليوم، رسمياً ايطاليا ستقود حلف الناتو في العراق، مقال منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://baghdadtoday.news/news/160114/29-07-2021.

(2) شفق نيوز، استعراض للمخاطر والتحديات أَمام حلف الناتو في العراق، مصدر سبق ذكره.

(3) محمد عدنان محمود، التوازن الاستراتيجي والسياسة الخارجية في علاقات العراق الدولية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) على الرابط: https://alsabaah.iq/29051/22-08-2020.

(4) أسامة مرتضى باقر، سياسة العراق الخارجية والجوار الاقليمي..، مصدر سبق ذكره، ص ص107-110.

(5) جريدة الشرق الأوسط، الرئيس العراقي يدعو إلى تشكيل حكومة «قادرة على مواجهة التحديات»، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://aawsat.com/home/article/3398096/06-01-2022.

(6) مروان سالم العلي (واخرون)، الحوكمة الرشيدة وإدارة المؤسسات الدستورية في الدولة العراقية في ظل المتغيرات الدولية، ط1، شركة دار أكاديميون للنشر والتوزيع، عمّان، 2022، ص61.

الأول، أن الحفاظ على السلام يمكن أَنَّ يكون في حد ذاته محركاً قوياً للنمو. وفي الأجل القصير يجب أَنَّ يركز العراق على تطبيق معايير الحوكمة الرشيدة[1]. **الثاني**، استغلال الإمكانيات التصديرية للمساعدة في تنويع النشاط الاقتصادي بعيداً عن إنتاج النفط، والاتجاه نحو التجارة والتكامل. ويتمتع بموقع جغرافي يؤهله أَنَّ يكون مركزاً إقليمياً للخدمات اللوجستية، لكن أَداءه على صعيد الخدمات اللوجستية يتأَخر كثيراً عن أداء نظرائه إلى درجة أَنه أَصبح نقطة اختناق إقليمية. **والثالث**، النهوض بالقطاع الزراعي ليصبح ركيزةً أَساسية من ركائز اقتصاد أَكثر تنوعاً يقوده القطاع الخاص. وتمتلك قطاعات الإنتاج الزراعي، والصناعات الغذائية، وما يتصل بها من خدمات، ومنها الخدمات اللوجستية، والتمويل، والصناعات التحويلية، والتكنولوجيا إمكانيات كبيرة للتوسع وخلق الوظائف.

وفي ناحيةٍ اخرى؛ يبدو إنَّ ضعف التخطيط الاستراتيجي جسد ولم يزل تحدياً كبيراً وخطيراً للأَمن الوطني وكابحاً أَمام بروز دولتنا كقوة مؤثرة وفاعلة على الصعيدين الاقليمي والدولي. وما مطلوب فعله، هو[2]:

- إنَّ التخطيط الاستراتيجي يحتاج إلى إمكانات لها قدرة التوقع والتنبؤ المستقبلي[3]، خاصةً أَنَّ بلدنا في هذا العام الحرج 2021 بحاجة إلى رؤَية تخطيطية يقع على عاتقها حل التحديات الأَمنية والاقتصادية التي غدت تعصف بمنظومتنا المؤسساتية، عبر بلورة برنامج حكومي ثابت الأَركان مع آليات تخطيطية يجب اعتمادها للتصدي لقادم التحديات، بمعنى تبني التفكير والتخطيط الاستراتيجي الناجعان قبل البدء بإيجاد حلول لمعضلات العراق لضبط أَداء المنظومة الاستراتيجية الشاملة وتحسينها في ظل الإمكانيات المتوفرة، خصوصاً أَنَّ الأَزمات باتت سمة أَساسية من سمات البيئة الاستراتيجية الداخلية، مما اوجب استخدام التخطيط كأَسلوب نجاة ومواجهة لتلك الأَزمات، عبَّر توظيف آليات التكيف مع المتغيرات الاقليمية والدولية المتسارعة والمتلاحقة والمفاجئة في أَغلب الأَحيان، فتصبح الضرورة ماسة لتجنب تلك المخاطر لبلوغ حالة من الاستقرار النسبي للوضع الأَمني على مختلف الأَصعدة[4].
- بغية إجراء التغييرات المطلوبة لرسم سياسة خارجية رشيدة وجدية ترتقي إلى مستوى التحديات القائمة، ينبغي على الحكومة القادمة، أولاً، تشكيل وحدة متخصصة، ضمن مكتب المستشارين التابع لرئيس الوزراء، تسهم في رسم ومتابعة تنفيذ وتقويم السياسة الخارجية بالتعاون مع وزارة الخارجية ومع

(1) تقرير البنك الدولي، النهوض من واقع الهشاشة: كيف يمكن للعراق تحقيق النمو والاستقرار من خلال تنويع النشاط الاقتصادي؟، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2020/09/30.

(2) مروان سالم العلي وفايق حسن جاسم الشجيري، علاقات العراق الدولية2020، مصدر سبق ذكره، ص197-199. كذلك ينظر: حازم حمد موسى، التقييم الاستراتيجي للدبلوماسية العراقية الاقليمية (حكومة الكاظمي أَنموذجاً)، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة (الدبلوماسية العراقية وأَثرها في علاقات العراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أَقامها مركز الدراسات الاقليمية بالتعاون مع كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل، 26 كانون الثاني2022.

(3) نجم العزاوي، أثر التخطيط الاستراتيجي على إدارة الأَزمة، جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، عمان،2009، ص14.

(4) محمد ميسر فتحي، المتغيرات الاقليمية وتأَثيرها في أداء السياسة الخارجية العراقية، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة (الدبلوماسية العراقية وأَثرها في علاقات العراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أَقامها مركز الدراسات الاقليمية بالتعاون مع كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل، 26 كانون الثاني2022.

السلطة التشريعية. وثانياً، الحرص على اختيار الكفاءات المتميزة من السفراء للبقاء في مركز الوزارة بغية إصلاح الفوضى التي سادت في عمل الوزارة خلال السنوات الماضية. ثالثاً، الاهتمام الجدي بمركز الخدمة الخارجية واختيار كوادر تدريسية كفؤة لضمان رفع مستوى التكوين والتدريب للكادر الدبلوماسي، وكذلك السعي لتطوير البحث العلمي في المجالات الاستراتيجية والجغرافية السياسية والاقتصادية كما هو الحال في الدول المجاورة. ورابعاً، العمل على توفير الأَموال والكوادر لمكتبة الوزارة المتقادمة لتتحول إلى مركز متطور ومتجدد لبحث والمعلومات.

- إعادة هيكلة الدبلوماسية العراقية وبنائها على وفق أَسس المهنية والإدراك الشامل بطبيعة التحديات التي تواجه العراق للتمكن من التصدي لها؛ كتحديات الإرهاب والحرب عليه والعولمة وغيرها، لتمكين شعبنا من إعادة بناء بلده عبر توفير دبلوماسية ناجعة وواعية لواقعها ولمحيطها[1].
- بلورة دوراً فاعلاً ومؤثراً للعراق في المؤتمرات والمحافل الدولية وتفعيله.
- الحاجة الماسة لإحياء البعد الاقتصادي في السياسة الخارجية (الدبلوماسية الاقتصادية) بشكلٍ خاص وذلك للاعتبارات الاتية: أولاً، شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية بشكلٍ عام، والعمل الدبلوماسي بشكلٍ خاص، تغيرات هائلة احدثتها العولمة خلال العقدين الماضيين في حركة التجارة العالمية وتحرك رؤوس الأَموال والانتشار الكبير للمعلوماتية؛ لذا، أصبح من الضروري أنَّ تتكيف السياسة الخارجية لمواكبة هذه التطورات بغية فك عزلة العراق وتسهيل اندماجه المدروس في الاقتصاد العالمي المتسارع في الانفتاح والتطور. ثانياً، على الرغم من ان وزارة الخارجية وضعت استراتيجية تؤكد أساساً على مهام إسناد عملية البناء والاعمار والتنمية الاقتصادية، كما يتضح ذلك على موقع الوزارة الالكتروني، إذ لم تقم الوزارة طيلة الأعوام الماضية، ببذل أي جهد يذكر في هذا المجال. فلم تشهد الفترة الماضية دورا ملحوظا للوزارة لا في معالجة التزامات العراق المالية من ديون وتعويضات، ولا في جذب رؤوس الأَموال الأَجنبية والتكنولوجيا التي يحتاجها للبناء والاعمار، ولا حتى الاسهام في توجيه ودعم العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول الجوار وبقية بلدان العالم. وفي كل الأَحوال، فإنَّ هذا الأَمر لا يثير الاستغراب ما دامت وزارة الخارجية لا زالت تعاني من افتقارها لدائرة اقتصادية يناط بها إنجاز هذه المهمات الحيوية، ولا يوجد بين كوادرها إلاَّ ما ندر من لهم التكوين والخبرة اللازمة في هذا المجال، ناهيك عن ضعف علاقاتها مع الوزارات ومؤسسات الدولة الاخرى ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، تلك العلاقات الضرورية والأَساسية لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية الفعالة المطلوبة. وعليه؛ فإنَّ معالجة هذا الخلل الكبير في السياسة الخارجية يقتضي الاهتمام الجدي بتأَسيس دائرة اقتصادية في وزارة الخارجية وتوفير المستلزمات الضرورية كافة لتقوم هذه الدائرة بنشاطاتها بالشكل المطلوب[2]. فضلًا عن

(1) غانم علوان الجميلي، السياسة الخارجية، ط1، وزارة الخارجية العراقية، الدائرة الصحفية، بغداد،2013، ص13.

(2) أكرم محمد حسن، مقترحات نحو إصلاح السياسة الخارجية العراقية، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط: https://elaph.com/Web/opinion/2010/6/567224.html

بناء الاقتصاد معرفياً وتكنولوجياً عبر دمج اقتصادنا بمنظومة الاقتصاد العالمي. وإغراء الدول الصناعية الكبرى بالاستثمار فيه لربطه مصالحها به حتى يكون بإمكان دولتنا من بلوغ مكاسب مهمة من تلك البلدان تسرع من عودة العراق إلى مكانته الدولية التي يستحقها.

- حاجة العراق لاستعادة سيادته واستقلالية قراره السياسي المفقودان، وتثبيت دعائم الاستقرار الداخلي وتبني منهجاً واضحاً في التعامل مع الأطراف الدولية، لذا ينبغي من مخطط السياسة الخارجية الانغماس في العلاقات الدولية وتحقيق حضور دبلوماسي في المحافل الدولية لترسيخ الثقة المتبادلة[1].
- مما ذكر أعلاه، يمكن الاستنتاج بأنَّ الإصلاح الهيكلي لوزارة الخارجية والتغيير الجدي في صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية لا بد من أنَّ يصبح من أولويات الحكومة المقبلة. ولا بد من التذكير في النهاية بأنَّ نجاح السياسة الخارجية يعتمد أيضاً وبشكلٍ واضح على نجاح مجمل السياسات العامة للحكومة. فكلما كانت السياسات العامة تتسم بالاتساق والتكامل والوضوح والإصرار كلما ارتفعت فرص نجاح السياسة الخارجية.

(1) عدنان خلف حميد، السياسة الخارجية العراقية (المعوقات واستراتيجيات النجاح)، الندوة العلمية الالكترونية الموسومة (الدبلوماسية العراقية وأثرها في علاقات العراق الخارجية في عهد حكومة مصطفى الكاظمي، التي أقامها مركز الدراسات الاقليمية بالتعاون مع كلية العلوم السياسية/ جامعة الموصل، 26 كانون الثاني2022.